



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية  
إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

## الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة (المحدث)

---

## المقدمة

---

## المقدمة

في 23 أغسطس من عام 2017 تم إطلاق النسخة الأولى من "الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة" بناء على توصية الاجتماع التشاوري الثاني لنقاط اتصال الدول العربية المعنيين بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالأمانة العامة بتاريخ 9 يناير 2017.

منذ أن تم الإعلان عام 2015 عن خطة أهداف التنمية المستدامة 2030، بدأت الدول العربية في السير نحو تحقيق برامج وأهداف التنمية بخطة واثقة وثابتة، إدراكاً منها بأهمية الدور الذي تلعبه تلك الأهداف في تشكيل مستقبل الدول العربية، ورغبة منهم لمواكبة البرامج العالمية والاستفادة منها.

لكن مع مرور السنوات لازالت العديد من الدول العربية تتعثر في قياس ومتابعة أداءها بسبب التحديات ذات الطابع الخاص التي تواجهها الدول العربية.

سعيًا للإلتقان وتطلعاً إلى النهوض بأداء الدول العربية مع اقتراب عام 2030، قامت إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بتقديم مقترح بأهمية تطوير وتحديث "الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة". وتهدف النسخة المطورة الى تقديم إطار مواكب للتطورات العالمية وأداء الدول العربية والتحديات، بهدف التحقيق الفعلي والواقعي لأهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، بحيث تأخذ النسخة المحدثة في الاعتبار ما يلي:

- وضوح وتكامل ومنطقية الرؤية والأولويات والتوصيات المذكورة
- مواءمة التوصيات مع طبيعة وظروف الدول العربية المختلفة ومراعاتها لها
- اتساق تفاصيل الإطار مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة
- التحديث ومواكبة التطورات المختلفة حديثة الظهور
- مراعاة سهولة/صعوبة تطبيق التوصيات لمختلف الدول العربية
- مراعاة التحديات في رصد وتقييم المجهودات خاصة مع فقر البيانات

إدراكاً للخصائص الإقليمية للدول العربية والترابط والتكامل بين الدول العربية وأهمية متابعة أداء المنطقة، بادرت إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بتحديث "الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة"، الذي يقدم إطاراً جديداً يواكب التطور الدولي في مجال سياسات تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي باتت تتسم بالتناسق والتناغم والشمولية.

وخلال أعمال الاجتماع السادس للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية بتاريخ 12-13 يونيو 2019، استمعت اللجنة إلى العرض المقدم من إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي حول "الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة" وأوصت بالبدء في إجراءات تحديث الإطار وفقاً للمستجدات على الساحة العربية والدولية وعرض ما يتم في هذا الشأن على اجتماع اللجنة الذي يليه.

### • منهجية التطوير

تم كتابة هذه الوثيقة بعد دراسة كافة المصادر الحديثة المتعلقة بمجالات التنمية المستدامة ودراسة أوضاع التنمية المستدامة في الدول العربية وأهدافها التي تم تقديمها من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تم عرضها بالمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وبمتابعة تقارير المجالس الوزارية لجامعة الدول العربية المعنية بالتنمية المستدامة، وكذلك توصيات اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية. وتسعى هذه الوثيقة إلى البناء على النسخة الأولى من الإطار، مع توضيح ما تم استحدثه في المبادئ العامة للتنمية المستدامة على الصعيدين الدولي والإقليمي وإبراز التحديات والفرص المستقبلية للدول العربية. كما توضح الوثيقة التطورات والاتجاهات المستقبلية على صعيد الرؤى والسياسات والتطبيقات المبتكرة من منظور عالمي. تم مراعاة الأخذ في الاعتبار الفروقات بين الدول العربية من منظور الإمكانيات

والتحديات المختلفة. وفي النهاية تم إعادة النظر في أولويات الدول العربية بناء على كل ما سبق وبناءً على التطورات التي يشهدها العالم بشكل عام والمنطقة بشكل خاص. وفي ختام الوثيقة تم وضع توصيات عامة لدعم تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية بالإضافة إلى توصيات أكثر تفصيلاً في إطار استرشادي.

## المحتويات

ص		
6	المبادئ العامة	القسم الأول:
10	التطورات والاتجاهات المستقبلية – النظرة العالمية	القسم الثاني:
12	الاتجاهات الجوهرية	
16	التطبيقات والرؤى المستحدثة	
20	الإمكانيات والتحديات – النظرة الإقليمية	القسم الثالث:
21	إمكانيات الدول العربية	
23	التحديات التي تواجه الدول العربية	
27	التفاوت بين الدول العربية	القسم الرابع:
29	أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وتوصيات العمل	القسم الخامس:
31	التوصيات العامة لشركاء التنمية	
32	السيناريوهات المستقبلية	
33	التوصيات التفصيلية الاسترشادية	
37	فوائد التوجه للاستدامة	القسم السادس:

---

## القسم الأول: المبادئ العامة

---

## القسم الأول: المبادئ العامة

في عام 2019، صدرت ثلاثة تقارير محورية عالمية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة: "تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2019" الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة<sup>1</sup>، و"تقرير التنمية المستدامة العالمية - المستقبل الآن" الصادر عن مجموعة العلماء المستقلة المعينة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة<sup>2</sup>، و"تقرير التنمية المستدامة 2019" الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة<sup>3</sup>. تلك التقارير الثلاثة، وإن كانت تُجمع على وجود قصور عالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وتُصر على أهمية وإلحاح تسريع الجهود الدولية في هذا الشأن، إلا أنها أيضاً عملت كنافذة لنظرة عالمية جديدة لمبادئ التنمية المستدامة وتطورها منذ وضع خطة 2030 المتفق عليها في 2015.

### • أولاً: التكامل

"التفسيرات الأولية [لأهداف التنمية المستدامة] التي أكدت على ثلاثة أبعاد أساسية للاستدامة - الاقتصادية والبيئية والاجتماعية - تميل إلى تعزيز عملية صنع القرار في صوامع منفصلة. وكانت النتيجة عادة هي إعطاء الأولوية للأبعاد الاقتصادية المباشرة، وتفضيلها على الأبعاد الاجتماعية والبيئية التي ستتحقق على المدى الطويل. مثل هذا النهج يؤجل باستمرار النظر في الخيارات الصعبة التي يتعين اتخاذها - وفي الواقع، فإن هذا النهج وضع جدوى مفهوم التنمية المستدامة موضع تساؤل"<sup>4</sup>.

بعد عدة سنوات من دخول أجندة التنمية المستدامة 2030 حيز التنفيذ، أدرك صناع القرار وشركاء التنمية والمحللين الترابط الوثيق والمعقد بين جميع أهداف التنمية المستدامة وبعضها البعض، وأن هناك ترابطاً وثيقاً فيما بينها. فمثلاً التعليم الجيد يؤدي إلى تسريع الوصول لأهداف العمل اللائق ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والعديد من الأهداف البيئية. ومن الناحية الأخرى فإن الأهداف البيئية مثل العمل المناخي والمياه النظيفة تسرع من الوصول للصحة الجيدة، التي بدورها تسرع الوصول إلى التعليم الجيد. وبهذا أدرك المجتمع الدولي عدم جدوى تفضيل بعض الأهداف أو فئات الأهداف عن بعضها، حيث أن هذا النهج يؤدي إلى تضيق فرص تسريع الوصول لأهداف أخرى والتي بدورها قد تبطئ من تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة.

بطبيعة الحال توجد أهداف أكثر جذرية من غيرها بسبب حملها لطابع إنساني مباشر وحتمي مثل القضاء التام على الفقر والجوع. كما توجد أهداف أكثر ارتباطاً بدول ومجتمعات معينة عن غيرها، بحسب طبيعة كل بلد والتحديات التي يواجهها كل مجتمع. ولكن في الواقع فإن سياسات تحقيق التنمية المستدامة، وإن كانت تسمح بتحديد أولويات وطنية وإقليمية، فإنها يجب أن تدرك مختلف أوجه تكامل الأهداف مع بعضها وعدم تجنّب أي من الأهداف بصفته أقل أهمية أو أقل إلحاحاً. كما يجب الإدراك بأن إحدى استنتاجات جهود التنمية المستدامة على مدار السنوات الماضية منذ الاتفاق على أجندة التنمية المستدامة 2030، هي أن الطريقة الأعلى كفاءة للوصول للتنمية المستدامة هي النظرة للأهداف كتلة مترابطة تدفع بعضها البعض للأمام.

### • ثانياً: العدالة الاجتماعية والشمولية

"على جميع الشركاء المساهمة في القضاء على الحرمان وبناء القدرة على الصمود عبر أبعاد متعددة من خلال توفير الخدمات الأساسية الجيدة وتسهيل الوصول إليها [...] مع الاهتمام المستهدف للمناطق الفقيرة والأكثر ضعفاً وعرضة

<sup>1</sup> United Nations Department of Economic and Social Affairs. 2019

<sup>2</sup> Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General, "Global Sustainable Development Report 2019: The Future is Now – Science for Achieving Sustainable Development" (United Nations, 2019)

<sup>3</sup> Sachs, Schmidt-Traub, Kroll, Lafortune, Fuller (June 2019) "Sustainable Development Report 2019". New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network.

<sup>4</sup> p3 - Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General, "Global Sustainable Development Report 2019: The Future is Now – Science for Achieving Sustainable Development" (United Nations, 2019)

للأخطار، ومع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر عرضة للتهميش - النساء والفتيات، وذوي القدرات الخاصة، والمجموعات الأصلية وغيرها.<sup>5</sup>

الشمولية هي إحدى مبادئ التنمية المستدامة الأساسية التي لم تتغير منذ صدور أجندة 2030، ولكنها تطورت في الآونة الأخيرة لتصبح أكثر أهمية ومحورية. فمع زيادة عدد اللاجئين والنازحين نتيجة صراعات أو كوارث طبيعية أو غيرها من الأسباب، ومع التغيرات الديمغرافية والهجرة، أصبح مبدأ الشمولية نصب العين بشكل أكبر من أي وقت مضى. هذا التركيز يأتي خاصة بعد مرور أربع سنوات على تبني خطة التنمية المستدامة 2030، الوقت الذي كشف عدم المساواة الهيكلية المتأصلة في العديد من المجتمعات، وقابلية بعض فئات المجتمع دوناً عن غيرها للتخلف عن اللحاق بركب التنمية، لا لعبٍ فيها، ولكن لكونها أكثر ضعفاً وعرضة للمخاطر من الفئات الأخرى نتيجة صعوبة وصولها للموارد والخدمات الأساسية التي تضمن مساواتها مع باقي فئات المجتمع. تخلق تلك الصعوبات فجوة فرص، حيث تتفاوت الفرص المتاحة بشكل كبير وغير عادل لفئات دوناً عن أخرى، مما يؤدي إلى إهدار كم هائل من الإمكانيات الكامنة في تلك الطبقات المهمشة. وقد تطور مبدأ الشمولية من كونه دعامة أساسية للتنمية المستدامة إلى كونه أولوية في حد ذاته يتطلب تركيز صناعات القرار وغيرهم من الشركاء وإيلاء اهتمام خاص لوجوب شمول جميع فئات المجتمع في خطط التنمية المستدامة ووضع سياسات تضمن إدراج تلك الفئات بعينها وتوفير الفرص لها بشكل عادل.

#### • ثالثاً: الشراكة

"الشراكات المبتكرة والقوية يمكن أن تُنتج عن التعاون بين أصحاب المصلحة التقليديين والجهات الفاعلة الناشئة. يعتمد نجاح أجندة عام 2030 على تعاون الحكومات والمؤسسات والوكالات والقطاع الخاص والمجتمع المدني عبر مختلف القطاعات والمواقع والحدود والمستويات."<sup>6</sup>

كشفت الفترة الماضية أيضاً عن وجود شركاء وأطراف غير تقليديين معنيين ومهتمين بالتنمية المستدامة بشكل مباشر وغير مباشر، وظهر الإدراك بأن تحقيق التنمية المستدامة تعني جميع أطراف وهيئات المجتمع وليس فقط الشركاء التقليديين مثل مؤسسات معينة في الدولة أو منظمات المجتمع المدني والدولي. إحدى أهم مبادئ التنمية المستدامة إذاً هي تشارك جميع تلك الأطراف في مختلف مراحل وضع سياسات التنمية المستدامة وفي تنفيذها، وفي مرحلة رصد وتقييم الأداء. الشراكة بين جميع الأطراف مبدأ محوري لعدة أسباب منها: (1) رفع كفاءة الوصول للأهداف حيث يشارك كل طرف بما يحمله من ميزة تنافسية في مجال تخصصه، (2) دمج المنظورات المختلفة عند وضع خطط العمل من أجل الوصول للسياسات المتكاملة والمتناسكة<sup>7</sup>، (3) تضمن الشراكة إلى حد كبير تحقيق المبادئ المحورية الأخرى للتنمية المستدامة مثل تكامل الأهداف وشمولية الأطراف، (4) عدم التشاور والتحاوّر المستمر مع الأطراف المعنيين قد يولد مقاومة للتغيير.

#### • رابعاً: استشراف المستقبل والاستعداد

"قوى السوق وحدها لن تحقق أهداف التنمية المستدامة. بل هناك حاجة إلى تحويلات مُوجَّهة لتطوير التقنيات، وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة، وضمان آليات الحوكمة الكافية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة زمنياً."<sup>8</sup>

رابع أبرز مبدأ للتنمية المستدامة هو مبدأ بدأت بالفعل العديد من الدول العربية بتبنيه، وهو فكرة استشراف المستقبل في مرحلة وضع السياسات والنظرة للمستقبل على أنه الواقع الحاضر يستوجب إدراجه في مرحلة وضع الحلول وفي الوصول إلى حالة "الاستعداد". ظهر منظور الاستعداد (Readiness) بشكل أوضح مع ظهور اتجاهات عالمية حتمية، أي اتجاهات أو مجموعة من الظروف المتوقع ظهورها بشكل عالمي في المستقبل القريب (إن لم تكن بالفعل قد بدأت

<sup>5</sup> p127 - Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General, "Global Sustainable Development Report 2019: The Future is Now – Science for Achieving Sustainable Development" (United Nations, 2019)

<sup>6</sup> p6 - Ibid

<sup>7</sup> Integrated policymaking and policy coherence

<sup>8</sup> p1 - Sachs, Schmidt-Traub, Kroll, Lafortune, Fuller (June 2019) "Sustainable Development Report 2019". New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network.

بالظهور) لتتسبب في تغيرات جذرية في الحياة اليومية ويكاد يكون من المستحيل وقفها أو الرجوع فيها. تلك هي اتجاهات عالمية مثل ظهور تأثيرات تغير المناخ ومثل عولمة البيانات. ومع إدراكها بحتمية تلك الاتجاهات، اتخذت دول العالم منظور استشراف المستقبل بهدف الوصول لمرحلة الاستعداد لتلك الاتجاهات، فتظهر مثلاً فكرة وضع سياسات "للتكيف" مع تغيرات المناخ بجانب محاولات "التخفيف" منها<sup>9</sup>، كما يظهر السباق العالمي للوصول لتكنولوجيا الجيل الخامس (5G) من أجل الحصول على ميزة تنافسية في عالم يشهد عولمة البيانات. على نفس النهج، تتطلب التنمية المستدامة استشراف المستقبل للوصول للاستعداد، وجزء من تقييم استدامة السياسات أو الجهود أو المشاريع هو استعدادها للمستقبل وتحدياته وتوجهاته.

تستمد جميع المبادئ أهميتها من المبدأ الحقوقي الذي يتمثل في حق كل شخص في التنمية. يستوجب النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضع هذه المبادئ نصب الأعين لتعزيز القدرة على وضع سياسات متكاملة ودعمها ومواءمة الخطط والبرامج التنموية مع أهداف التنمية المستدامة. تؤكد هذه المبادئ على سياسات شاملة من حيث المبدأ، وتولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة والمرأة والطفل وذوي القدرات الخاصة والشباب.

<sup>9</sup> *Adaptation vs mitigation of climate change*

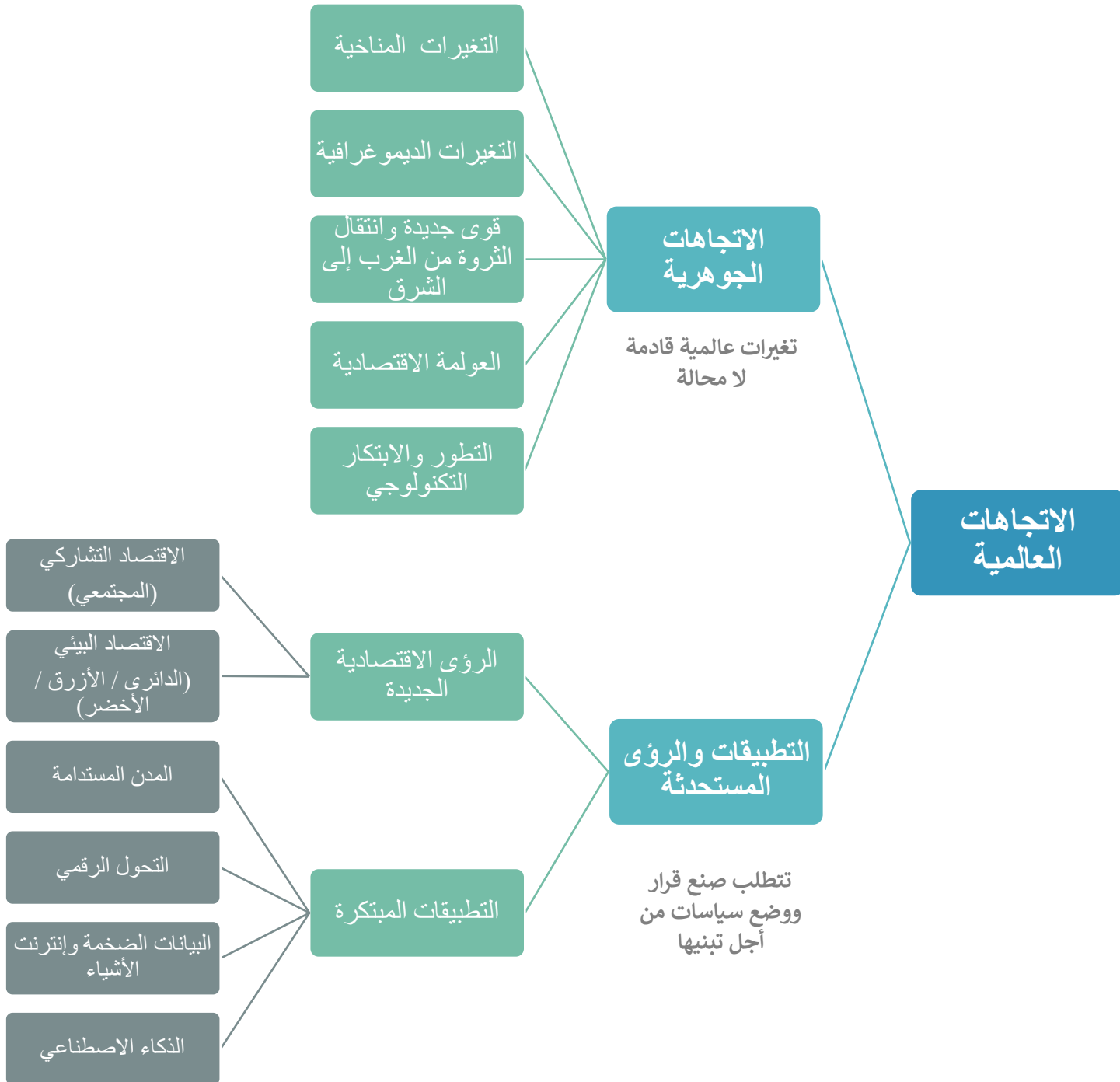


---

## القسم الثاني: التطورات والاتجاهات المستقبلية – النظرة العالمية

---

القسم الثاني: التطورات والاتجاهات المستقبلية – النظرة العالمية



تزامناً مع تطوير مبادئ التنمية المستدامة، يتطور العالم ليصبح أكثر تعقيداً وتنافساً من ذي قبل، كما يشهد تغيرات بوتيرة غير مسبوقة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والبيئية. تفرض هذه التطورات نفسها على الحاضر الذي نعيشه لتشكيل اتجاهات المستقبل.

تعتبر تلك الاتجاهات المستقبلية العالمية ذات أهمية كبيرة حيث أنها تشكل محركات التغيير ومسرعاته، وتتبنى الدول استراتيجيات مختلفة توضح وتوجه تعامل مختلف الشركاء (من حكومات ومؤسسات مجتمع مدني وشركات وأفراد وغيرها) مع هذه التغيرات. تعد أول خطوة لتمكين وضع استراتيجيات متكاملة هي تحديد هذه الاتجاهات المستقبلية العالمية، ومن ثم يمكن للدول الاستعداد لها وإدارتها والاستجابة لها، مما يمهّد الطريق لاستنباط الفرص الناتجة عنها و/أو تخفيف الآثار السلبية المحتملة بشكل استباقي.

يمكن تقسيم الاتجاهات العالمية إلى محورين أساسيين وهما (1) الاتجاهات الجوهرية و(2) التطبيقات والرؤى المستحدثة. نقطة الفصل الرئيسية بين المحورين هي مدى تأثير قدرة صنع واتخاذ القرار على تغيير مسار الاتجاه. ومع ذلك، تعتبر جميع عناصر المحاور متداخلة ومتراصة بدرجة كبيرة.

## الاتجاهات الجوهرية:

تتسم الاتجاهات الجوهرية بعدد من الصفات التي تميزها عن الاتجاهات الأخرى. تتعامل الاتجاهات الجوهرية مع العالم ككتلة واحدة، حيث تحدث على نطاق واسع، وبالتالي تؤثر على مجموعات كبيرة من البشر والمناطق، وفي كثير من الحالات على العالم بأكمله. يمكن تمييز هذه الاتجاهات بأنها أيضاً تظهر وتتكشف على مدار فترة طويلة من الزمن عادة ما لا يقل عن عقد أو أطول، ويأخذ إمكانية تغييرها وقت أطول، كما تكاد تكون قدرة الإنسان في التدخل في مسارها على المدى القريب شبه منعدمة.

تتمثل أهم خمسة اتجاهات جوهرية في:

**1 - تغير المناخ:** وفقاً لتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، يتوقع أن يكون العالم أكثر حرارة بحلول عام 2030 بمقدار 1.5 درجة عن فترة ما قبل الثورة الصناعية.<sup>10</sup> تعتبر هذه الزيادة هي أقصى درجة يمكن أن يتحملها الكوكب، كما يرجح تقرير IPCC أن العالم سيتخطى هذه الزيادة بعد 2030 في حال أنه لم تتخذ إجراءات مؤثرة على الوضع الحالي. وفي حالة زيادة درجات الحرارة إلى ما بعد عام 2030، سيواجه العالم زيادة في الجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة والفقر لمئات الملايين من الناس والزوال المحتمل للفئات السكانية الأكثر ضعفاً.

توجد ثلاث مناطق ودول فاعلة هي الأكثر مسؤولية عن الزيادة في الانبعاثات بسبب حجمها الهائل، لذلك تحمل هذه الجهات على عاتقها خفض هذه الانبعاثات في المستقبل، وهم: أوروبا والولايات المتحدة والصين. بالرغم من مسؤولية تلك الجهات، فتأثير تغيير المناخ من المتوقع أن يؤثر على بعض المناطق أكثر من غيرها، فمناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على سبيل المثال، سوف تتأثر بارتفاع درجات الحرارة ما يعادل 1.5 مرة عن بقية العالم.<sup>11</sup> ترتبط زيادة الانبعاثات باستهلاك الطاقة وتوليد الطاقة، والتي من المتوقع أن تستمر في الزيادة بالتوازي مع تزايد عدد السكان في العالم والطبقة المتوسطة.

سيؤدي تغير المناخ إلى الضغط على الحكومات بسبب زيادة المخاطر. وتتلخص أبرز تلك مخاطر في أزمات مياه، وكوارث طبيعية كثيرة، وندرة الغذاء، وانتشار الأمراض، وفقدان التنوع البيولوجي وبالتالي زيادة معدلات الفقر. سيؤدي الضغط والجفاف الشديد إلى دفع الناس من الريف إلى المدن وزيادة الهجرة البيئية الطوعية أو

<sup>10</sup> Intergovernmental Panel on Climate Change, 2015

<sup>11</sup> European Strategy and Policy Analysis System, European Union, 2019 – “Global Trends to 2030”

القسرية. هذا وستعتمد الآثار ومدى تعرض السكان للمخاطر والأضرار إلى حد كبير على: القدرة على التكيف، التغييرات الديموغرافية والاقتصادية المستقبلية، وكذلك على سياسات التخفيف والتكيف التي سيتم أو لن يتم تنفيذها في السنوات القادمة.

## 2 - التغيير الديموغرافي: بالنسبة للتغير الديموغرافي فيظهر هذا الاتجاه الجوهري متمثلاً في عدد من العناصر أبرزها:

- **عدد السكان:** من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم في عام 2030 إلى 8.5 مليار نسمة متركزين في الدول النامية<sup>12</sup>. لكن كما هو الحال مع التوقعات بشكل عام، يمكن أن يتغير هذا الرقم بطرق متنوعة، خاصة على المدى الطويل بسبب عدم اليقين فيما يتعلق بتأثير تغير المناخ، أو لأن معدلات الخصوبة لا تتطور على النحو المتوقع (في الماضي، انخفضت المعدلات الآسيوية بشكل أسرع ولكن بالنسبة لأفريقيا كانت هذه المعدلات أبطأ مما كان متوقعا)<sup>13</sup>. مع ذلك حتى الأوبئة، أو التغييرات الجذرية في معدلات الخصوبة، ومن غير المرجح أن تتغير أرقام 2030 بشكل كبير.
- تشير التوقعات إلى أن العالم سينقسم إلى مجموعتين: أحدهما تنمو والأخرى تتقلص. تتركز مجموعة النمو في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، ودول مثل نيجيريا وتزانيا وإثيوبيا والهند وباكستان والشرق الأوسط. على الجانب الآخر، من المتوقع أن ينخفض عدد سكان أكثر من 50 دولة في السنوات القادمة منها أوروبا وروسيا وشرق أوروبا.<sup>14</sup>
- **السن:** في عام 2030 من المتوقع أن يكون 12٪ من سكان العالم أكبر من 65 عامًا، بزيادة حوالي 8٪ من اليوم.<sup>15</sup> على مستوى العالم وفي جميع المجموعات من المتوقع أن يزيد متوسط العمر، وهذا هو نتيجة لعدد من العوامل الإيجابية المتعلقة بالرعاية الصحية وارتفاع مستوى المعيشة.
- **الزخم السكاني:** لن يتأثر النمو في المستقبل بمستويات الخصوبة والوفيات والهجرة فحسب، بل سيتأثر أيضًا بالتوزيع العمري الحالي لسكان العالم. في عدد من الدول، يدخل كل جيل من الشباب سنوات الإنجاب بأعداد أكبر من الجيل السابق، وبالتالي سينتج عن ذلك زيادة في معدلات الانجاب. يشار إلى هذه الظاهرة باسم "الزخم السكاني". وبفضل "الزخم السكاني" فعلى الرغم من أن الانخفاض في معدلات الخصوبة من المتوقع أن يستمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن عدد السكان سوف يستمر في النمو بسرعة لعدة عقود.

## 3 - صعود قوى جديدة وانتقال الثروة من الغرب إلى الشرق: شكلت الاقتصادات الناشئة، والتي تصدرها الصين

والهند، ما يقرب من ثلثي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأكثر من نصف الاستهلاك الجديد في السنوات الـ 15 الماضية<sup>16</sup>. ومن المتوقع أن تستمر الأسواق الناشئة في التفوق على أسواق الدول المتقدمة من حيث النمو في السنوات العشر المقبلة. لذلك، من المتوقع حدوث انتقال في القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق حيث تواصل اقتصادات BRICS في النمو (البرازيل وروسيا والهند والصين، وجنوب إفريقيا). وفقًا للأبحاث التي نشرها بنك ستاندرد تشارترد، من المرجح أن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم في عام 2020، عندما تقاس بمزيج من أسعار الصرف بين القوة الشرائية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.<sup>17</sup>

<sup>12</sup> UN News, 2015 – UN projects world population to reach 8.5 billion by 2030, driven by growth in developing countries

<sup>13</sup> European Strategy and Policy Analysis System, European Union, 2019 – “Global Trends to 2030”

<sup>14</sup> United Nations, 2017 – “World Population Prospects”

<sup>15</sup> United Nations, 2017 – “World Population Prospects”

<sup>16</sup> McKinsey Global Institute, 2018. “Outperformers: High-growth emerging economies and the companies that propel them”

<sup>17</sup> Standard Chartered Bank, 2019.

على مدار الأعوام المقبلة، من المتوقع أن يتم إعادة هيكلة للاقتصاد العالمي، حيث من المتوقع أن تمثل الاقتصادات غير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي 57٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2030. وبحلول عام 2040، ستكون اقتصادات دول E7 ضعف دول مجموعة السبع<sup>18</sup>. يكمن سبب هذا الانتقال في القوة الاقتصادية في أجندة سياسات مؤيدة للنمو تعتمد على الإنتاجية والدخل والطلب - وغالبًا ما تغذيها ديناميكيات تنافسية قوية. لذلك من المتوقع أن تنخفض حصة الاقتصادات المتقدمة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بسبب التطورات الديموغرافية العالمية وتطورات الدول "الناشئة والنامية" للحاق بالركب من حيث الإنتاجية الاقتصادية.

يتمثل هذا الاتجاه أيضاً مع ظهور شركات الأسواق الناشئة شديدة التنافس. ففي معظم الأحيان يوجد لدى الاقتصاديات أصحاب الأداء المتميز في الأسواق الناشئة ضعف عدد الشركات التي تزيد إيراداتها عن 500 مليون دولار مقارنة بالاقتصادات الناشئة الأخرى. انضمت أكثر من 120 من هذه الشركات إلى قائمة Fortune Global 500 منذ عام 2000 وتعتبر بالفعل أكثر إبداعاً وذكاءً وتنافسية من شركات الدول المتقدمة.

مع زيادة أهمية الشركات العابرة للقارات في اتخاذ القرار يؤدي هذا إلى تحول تدريجي وملحوظ في النظام العالمي من "أقطاب" أي مراكز قوة متماسكة وقائمة بذاتها، إلى عُقد، أي النقاط التي تربط مسارات وقنوات التواصل وسلاسل الإمداد. من المرجح أنه لن تكون هناك دولة واحدة قادرة على مواجهة التحديات العالمية الرئيسية حيث ستعتمد أهمية الدولة على قوتها المتمثلة في العقد كالاتيات للتأثير على القرارات السياسية للدول الأخرى. لذلك فإن المحددات الرئيسية للقوة هي عدد ونوعية العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

4 - **العولمة الاقتصادية:** معظم المفاهيم المتعلقة بالعولمة تشير إلى تراجع المفهوم في الآونة الأخيرة بسبب تراجع التجارة الدولية، والتدابير الحمائية المتزايدة، وصعود القومية بدلاً من العولمة والتعددية، وتفضيل التعاملات الثنائية على التعددية. الدليل على ذلك يمكن رؤيته في: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، في قرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وفي صعود ساسة أوروبيين يدعون إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي مثلما الحال في فرنسا وهولندا.

ولكن من منظور آخر، يمكن رؤية العولمة كظاهرة لم تتراجع، بل أعادت التشكل لتتمحور حول البيانات والمعلومات بدلاً من السلع والخدمات، وفي تزايد على التدفقات من الجنوب إلى الجنوب ((South-South وانخفاض معدلات التدفقات المالية من الشمال إلى الجنوب، شهد العالم مستويات من العولمة في عام 2017 لم يشهده العالم من قبل منذ عام 2007 حيث تزايدت معدل التدفقات التجارية ورأس المال، والمعلومات والأفراد عبر الحدود.

ساهمت تدفقات البيانات في دفع العولمة الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي العالمي ولقد ساهم في ذلك نمو عرض النطاق الترددي للبيانات عبر الحدود (cross-border bandwidth) بنسبة 148 مرة بين عامي 2005 و2017، إلى أكثر من 700 تيرابايت في الثانية (كمية أكبر في الثانية الواحدة من الكمية الموجودة في مكتبة الكونغرس الأمريكية بأكملها). ومن المتوقع أن تنمو بمعدل تسع مرات أخرى في السنوات الخمس المقبلة مع استمرار التدفق الرقمي للتجارة والمعلومات وعمليات البحث على الإنترنت والفيديو والاتصالات واستمرار حركة المرور داخل الشركات في الارتفاع. سجلت الاقتصادات الصاعدة أقل المعدلات في تدفق المعلومات مقارنة بالدول المتقدمة والتي يصل معدلاتها إلى تسعة أضعاف الدول الصاعدة.<sup>19</sup>

<sup>18</sup> University of Sydney - "Economic Power Shift"

<sup>19</sup>McKinsey Global Institute, 2019 - "Navigating a world of disruption"

**5 - التطور والابتكار التكنولوجي:** تتخلل التكنولوجيا جميع جوانب الحياة البشرية وتشهد تطورات بشكل أسرع بكثير من الاتجاهات الأخرى. تكمن أهمية التكنولوجيا في أن قوة أي اقتصاد مبنية على مدى تقدمه التكنولوجي، حيث يشهد العالم اليوم تطورات متسارعة بظهور تكنولوجيات جديدة متتالية والتي لعبت دوراً هاماً في تطوير المجتمعات. يأتي السبب الرئيسي وراء زخم التطور التكنولوجي في أهمية زيادة كفاءة استخدام الموارد إلى الحد الأقصى وتمثل هذه الموارد في الوقت والعمل، ووحدات الإدخال الأخرى لكل وحدة من المخرجات. وبينما كان التقدم والتطور التكنولوجي تطوراً مستمراً تظهر هناك عناصر جديدة يشهد العالم فيها تطورات تؤثر على الصناعة التقليدية وتمثل في الجيل الرابع من الصناعة: كالذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وتكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain)، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والتنقيب عن البيانات والمعلومات الضخمة (Big Data) وغيرها من التطبيقات.

تسهم هذه الصناعات الحديثة في تغيير شكل الإنتاج والعمل والمؤسسات، بما يترتب على ذلك من آثار على فرص العمل ومتطلباته. يمر العالم حالياً بمرحلة تحول سريع، حيث لم تقف التكنولوجيا عند الجيل الرابع وتتطور الثورة الصناعية الخامسة للتأثير على حياة البشرية ومثل غيرها من الثورات فمن المتوقع تغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبشرية ولكن بشكل أسرع وأكثر قابلية للتوسع، وسيتم استخدامها من قبل الكثير من الأشخاص مقارنة بالفترات السابقة. وتصبح ثورة الجيل الخامس استعمال الذكاء الاصطناعي والروبوتات وتوقعات عن تغيير طريقة العمل وأن الوظيفة التقليدية ستختفي. بهذا، من المتوقع أن سيكون للبشر وقت فراغ أكبر وسيتمتعون على الحكومات إعادة التفكير في الاقتصاد.

وفقاً لتقرير رؤية الصناعة العالمية 2025<sup>20</sup>، سيصل عدد الأجهزة الذكية الشخصية إلى 40 مليار، كما سيصل إجمالي عدد الاتصالات حول العالم إلى 100 مليار، مما يخلق اقتصاداً رقمياً بقيمة 23 تريليون دولار. بالإضافة إلى ذلك ستكون كل الأجهزة قادرة على الإحساس والترابط، ما يجعلنا جميعاً في عالم يصبح فيه كل شيء ذكي بحلول عام 2025.

## التطبيقات والرؤى المستحدثة:

الاتجاهات الجوهرية السابق ذكرها محسومة إلى حد كبير، تشكلت على مر عقود ويشهدها العالم ككل كموجة تغيير عالمية، وغير متوقع أن تخالف التوقعات. أما بالنسبة للتطبيقات والرؤى المستحدثة فتستلزم اتخاذ قرار من أجل ظهورها في المجتمع، تتبناها الدول وشركاء التنمية الآخرين بشكل مباشر وتحتاج إلى استراتيجيات واضحة واتخاذ قرارات توجه بتطبيقها. تنبعث تلك التطبيقات والرؤى المستحدثة بشكل أساسي وكبير من الاتجاهات الجوهرية كردود أفعال أو مسرعات لها، وتنقسم إلى جزئين وهما: (1) الرؤى الاقتصادية المستحدثة و(2) التطبيقات المبتكرة. بالنسبة لجزء الرؤى الاقتصادية المستحدثة، فهي عبارة عن منظور جديد للاقتصاد والتعاملات. ويحاكي هذا المنظور اتجاهات تغير المناخ والديموغرافيا والتكنولوجيا، كما يواكب نظرة التنمية المستدامة الجديدة بترابط جميع المحاور ببعضها. فيظهر المنظور الاجتماعي للاقتصاد (الاقتصاد التشاركي / المجتمعي) والمنظور البيئي للاقتصاد (الاقتصاد الدائري / الأخضر / الأزرق)

<sup>20</sup> Global Industry Vision, 2018.

## • الاقتصاد التشاركي

يعتبر الاقتصاد التشاركي نظام اجتماعي - اقتصادي يقوم على أساس مشاركة الموارد البشرية والمادية سواء بين الأفراد أو المؤسسات الخاصة والعامّة. الأفراد أو المؤسسات هم أصحاب تلك الموارد أو الأصول ويقدمونها (بحسب اتاحتها) للخدمات مقابل أجر. وفي السنوات الأخيرة نمت منظرة الاقتصاد التشاركي بشكل كبير، ونرى ذلك بوضوح في قطاع النقل والمواصلات المشتركة والتي يساهم فيها أعضاء المجتمع الواحد في توفير وسائل نقل لأفراد المجتمع مستخدمين سياراتهم الخاصة، كما نراها في توفير مساحات تستأجر كمكاتب أو كسكن، وتوفير خدمات إلكترونية، وتقديم خدمات تجارية، وتقديم خدمات خاصة مثل تسديد فواتير أو استخراج أوراق حكومية أو حتى القروض الميسرة بين الأفراد<sup>21</sup>.

الاقتصاد التشاركي هو مبدأ اقتصادي يتطور باستمرار وظهر منذ عقود سابقة حيث ازدهرت العديد من المجتمعات الريفية بنفس الفكرة عن طريق المقايضة. لكن بفضل التطورات التكنولوجية عن طريق إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا الهاتف المحمول، أصبحت إدارة المعاملات القائمة على المشاركة أسهل من أي وقت مضى. من المتوقع أن يزداد دور الاقتصاد التشاركي في مجال الصحة والتعليم في السنوات القليلة القادمة وأن يزداد حجم الاقتصاد التشاركي من 14 مليار دولار في عام 2014 إلى 335 مليار بحلول عام 2025.<sup>22</sup> ساعدت التكنولوجيا الاقتصاد التشاركي على التقدم إلى ما هو عليه اليوم ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه لأننا أصبحنا أكثر ارتباطًا رقميًا.

## • المفاهيم الاقتصادية البيئية

في ظل محدودية الموارد يعتبر النموذج الصناعي في استهلاك المنتج ثم التخلص منه نموذجاً اقتصادياً غير مستدام، وظهر توجهها عالمياً لاعتماد مفاهيم الاستدامة بمفهومها الشامل.

1 - **الاقتصاد الدائري:** الاقتصاد الدائري هو مبدأ اقتصادي يهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد مع إعادة استخدام المخرجات الناتجة عن عملية إنتاج السلع. وتنتهج الأنظمة الدائرية منهجية إعادة الاستخدام والمشاركة والإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع وإعادة التدوير لإنشاء نظام مغلق، مما يقلل إلى أدنى حد من استخدام مدخلات جديدة وافرار المخلفات والتلوث والانبعاثات. يهدف المبدأ إلى حفظ قيمة المنتجات والموارد في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة من عمر الاستخدام، وتقليل أي نوع من أنواع الهدر. يساهم الاقتصاد الدائري في تعزيز الكفاءة وخفض استهلاك الطاقة الكهربائية وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والمدخلات الأخرى إضافة إلى تحديث النظام الاقتصادي ليصبح أكثر استدامة وخلق فرص عمل مستدامة.

2 - **الاقتصاد الأخضر:** يعتبر الاقتصاد الأخضر هو المنظور الذي يهدف إلى الحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد، كما يهدف إلى التنمية المستدامة دون تدهور البيئة. يمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن أن ينتج عن هذا التوجه حياة أفضل للمواطنين بطرق تتفق مع التنمية المستدامة، مع دعم الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بصورة متكاملة. ما زال التحول إلى الاقتصاد الأخضر أمامه طريقاً طويلاً، لكن العديد من الدول تظهر ريادتها واهتمامها بهذا المنظور من خلال اعتماد استراتيجيات وطنية "للنمو الأخضر" أو "منخفضة الكربون".

<sup>21</sup> Examples: Uber, Airbnb, E-Bay, OLX

<sup>22</sup> Brookings Institute, 2016 – "The Current and Future State of the Sharing Economy"



3 - **الاقتصاد الأزرق:** يشجع الاقتصاد الأزرق على التعامل الأفضل مع مواردنا البحرية أو "الزرقاء". كما في الاقتصاد الأخضر، يهدف نموذج الاقتصاد الأزرق إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير خاصة بما يعني بالبحار. تعرفها المفوضية الأوروبية على أنها "جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل. وهي تغطي مجموعة واسعة من القطاعات الناشئة والمتراصة". ويهدف المفهوم الى دعم نمو القطاع البحري بطريقة مستدامة.

تصحب اتجاهات الرؤى الاقتصادية المستحدثة ظهور تطبيقات مبتكرة تتبناها الدول والشركاء الآخريين للتعامل مع اتجاهات المستقبل.

- **المدن المستدامة:** تُعد المدن المستدامة توجّهاً ناشئاً في أوساط صناعة السياسات في مختلف أنحاء العالم. فغالبية سكان عالم اليوم يعيشون في المدن وينتجون 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. لذلك فهناك توجّهاً عالمياً نحو إنشاء جيل جديد من المدن الذكية المستدامة، والتي تعمل بكفاءة وتعتمد في الأساس على الترشيد في استخدامات المياه والطاقة، ليس فقط في عملية إنشاء المدن الجديدة وتوفير الوحدات السكنية، ولكن أيضاً بالنسبة للأنشطة الإنتاجية والخدمية والاجتماعية والثقافية بالمدينة. تعمل هذه المدن على دمج أبعاد الاستدامة والجدوى الاقتصادية للمدن الجديدة ومدى مرونتها (Resilience) ومقاومتها للتغيرات المناخية، وهذا ما ينعكس أيضاً على طريقة التخطيط واستخدامات الأراضي ومواد البناء ووسائل النقل والمواصلات.

- **التحول الرقمي:** يعتبر التحول الرقمي من أهم التوجهات المعاصرة والمستقبلية لتأثيره الكبير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعلى اداء المؤسسات بصفة عامة. ونظراً لأن التصنيع وضع طاقة الماكينة في قلب الاقتصاد، فإن التحول الرقمي يجعل الذكاء الرقمي نقطة ارتكاز جديدة. يتميز التحول الرقمي بمزيج من التقنيات المتقدمة وتكامل النظم المادية والرقمية، وهيمنة نماذج الأعمال المبتكرة والعمليات الجديدة، وإنشاء منتجات وخدمات ذكية. تعتبر أول خطوة في التحول الرقمي هي إعداد استراتيجية رقمية وإجراء تحسين على البنية التحتية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قياس الإمكانيات الرقمية الحالية لتحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي. ومن ثم يتم تحديد المتطلبات لخطط الاستثمار مع تحديد عوائق التكامل الرقمي لعمل خطة شاملة ومحكمة لكافة الظروف وللدفع بعجلة التحول إلى المسار المنشود. وللتحول الرقمي فوائد عديدة ومتنوعة تتلخص في الكفاءة في استخدام الموارد، توفير التكلفة والجهد بشكل كبير، وتحسين الكفاءة التشغيلية وتنظيمها، وتحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين. كما يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية ويساعد التحول الرقمي المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور، هذا بالإضافة الي محاربة الفساد.

- **البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء:** تعد من أهم ركائز الثورة الصناعية الرابعة حيث تتيح إمكانية روابط جديدة بين الأجهزة وبعضها مما يتيح تحسين العمليات التجارية وتسهيل إنشاء منتجات وخدمات وصناعات جديدة.

- **البيانات الضخمة (Big Data):** في الوقت الراهن، تترك كل معاملة رقمية أثراً رقمياً مثل: إدخال بيانات على الإنترنت، الهواتف الذكية المزودة بنظام تحديد الموقع العالمي، والتعاملات على وسائل التواصل الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن كمية البيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة الأجهزة تشهد نمواً غير مسبوق. يتم إنتاج بيانات جديدة ومشاركتها عندما تتواصل الأجهزة "الذكية" مع بعضها البعض. كما يزداد نمو أجهزة الاستشعار في الآلات الصناعية في المصانع والشركات والمنازل والأماكن العامة حول العالم بأجهزة



استشعار تجمع البيانات وتنقلها. كل هذه الآثار الرقمية تشير إلى مصطلح "البيانات الكبيرة" حيث يمكن جمع كل هذه البيانات واستخدامها عبر مجموعة واسعة من المجالات مما ساهم في وجود سوق كامل لتحليل تلك البيانات والاستفادة منها.

تتيح إمكانية جمع كميات غير محدودة من البيانات التنبؤ بأشياء في منتهى الدقة مثل: التنبؤ بالطلب وتقدير الدخل الفردي خاصة في المناطق الريفية (استنادًا إلى نشاط الهاتف المحمول) وتوقع الاضطرابات المدنية.

من المتوقع أن تنمو البيانات أضعافاً مضاعفة من حوالي 3 zettabytes في عام 2013 إلى ما يقرب من 40 zettabytes.<sup>23</sup> البيانات الضخمة تسمح بإنشاء القيمة بطرق جديدة على نطاق واسع، مما يؤثر على المنظمات والأسواق والعلاقات بين الحكومة والمواطنين. جمع وتحليل البيانات الضخمة يمكن استخدامها بشكل استباقي للتنبؤ والاستعداد.

- **إنترنت الأشياء (Internet of Things):** عبارة عن نظام من أجهزة الحوسبة المترابطة أو الآلات المزودة بمعرفات فريدة (UID) وقدرة على نقل البيانات عبر شبكة دون الحاجة إلى تفاعل بين إنسان وإنسان أو تفاعل بين إنسان وكمبيوتر. تتضمن أجهزة إنترنت الأشياء أجهزة لمراقبة أشياء مثل النوم والأكل باستخدام الهواتف المحمولة، ومراقبة ظروف التربة من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية باستخدام أجهزة الاستشعار. من المتوقع أن يرتفع عدد هذه الأجهزة من 15 مليار في عام 2015 إلى 50 مليار بحلول عام 2020، ثلثها أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية وأجهزة التلفاز والأجهزة المحمولة الأخرى. من المتوقع أن يصل السوق، الذي تبلغ قيمته حالياً 655,8 مليار دولار، إلى 1.7 تريليون دولار في عام 2020 وما بين 3.9 تريليون دولار و 11.1 تريليون دولار بحلول عام 2025.<sup>24</sup>

لدى إنترنت الأشياء القدرة على خلق قيمة في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الصحة وتجارة التجزئة والبناء. إنترنت الأشياء تيسر وتساعد على انتقال القطاعات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات حيث تشهد أعداد الأجهزة المتصلة بإنترنت الأشياء حول العالم نمواً كبيراً ويصل عددها اليوم إلى ما يقارب 4.8 مليار جهاز، مع توقع وصول هذا الرقم إلى مئات المليارات.

• **الذكاء الاصطناعي:** الذكاء الاصطناعي (AI) هو مجال علوم الكمبيوتر الذي يركز على إنشاء آلات ذكية تعمل وتتفاعل مثل البشر أي نظام كمبيوتر قادر على أداء المهام التي تتطلب عادةً الذكاء البشري. تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي هذه بالتعلم الآلي، وبعضها مدعوم بالتعليم العميق على وجه التحديد حيث تُعلّم الأنظمة نفسها بنفسها من أنماط استخدامها، وبعضها مدعوم بالقواعد فقط أي أنها تتبع قواعد محددة يتم تطويرها من قبل الإنسان. تعد أنظمة الذكاء الاصطناعي ضرورية للشركات التي تتطلع إلى استخراج القيمة من البيانات عن طريق أتمتة العمليات وتحسينها أو إنتاج رؤى قابلة للتنفيذ. تمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي المدعومة بالتعلم الآلي الشركات من الاستفادة من كمياتها الكبيرة من البيانات المتاحة للكشف عن الأفكار والنماذج التي من المستحيل على أي شخص أن يستخرجها، مما يمكنها من تقديم بدائل وحلول ابتكارية، والتنبؤ بحالات الطوارئ الصحية، وتحديد المعاملات الاحتمالية المحتملة، وأكثر من ذلك.

لعب ظهور الذكاء الاصطناعي دوراً رئيسياً في الدخول في ثورة صناعية رابعة. وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي فقد دعم الذكاء الاصطناعي اختلال كل الصناعات تقريباً في العالم. ومن المتوقع ان ينمو الإنفاق العالمي على الذكاء

<sup>23</sup> UNCTAD, 2018 – "Technology and Innovation Report"

<sup>24</sup> UNCTAD, 2018 – "Technology and Innovation Report"

الاصطناعي بنسبة 50٪ سنوياً يصل إلى 57.6 مليار دولار بحلول عام 2021؛ وسوف تستفيد منه صناعات مثل التجزئة والتسويق والرعاية الصحية والتقنية والتأمين والتعلم الآلي.

---

## القسم الثالث:

### الإمكانيات والتحديات – النظرة الإقليمية

---

## القسم الثالث: الإمكانيات والتحديات – النظرة الإقليمية

بعد النظر إلى السياق العالمي وما يشهد من اتجاهات عالمية وتطبيقات مستحدثة، من الضروري أن ندرس وضع الدول العربية من هذه التطورات. يعتبر الحديث عن الدول العربية ككل وتحليل إمكانياتها وقدراتها تحدياً كبيراً هذا وتتسم دول العالم العربي بخصائص متنوعة تتمثل في نقاط كثيرة منها: جغرافية كل بلد على حدى، ومستوى الدخل والموارد الطبيعية، والبنية الاقتصادية، ورأس المال البشري، والمهارات الهيكلية والاجتماعية، والسياسات الاقتصادية، والمؤسسات. ولكن بالرغم من التباين في خصائص الدول العربية في هذه النقاط، يمكن تحديد الإمكانيات والتحديات على مستوى المنطقة حيث تكثر نقاط التقارب بين اقتصادات دول العالم العربي. وفيما يتعلق بالتوصيات، فيجب تقسيم الدول إلى مجموعات متشابهة في الظروف والإمكانيات حتى يسهل تطبيقها على أرض الواقع.

### إمكانيات الدول العربية:

من ضمن أبرز خصائص وإمكانيات العالم العربي:

#### 1. الموقع الجغرافي:

يتميز موقع العالم العربي بالأهمية الشديدة عبر الزمن حيث تتلخص أهميته في أنه يعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب، وبين قارات العالم القديم: أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، مما جعله يتحكم في جميع طرق التجارة العالمية على مر العصور التاريخية.

يطل العالم العربي على ثلاثة بحار: البحر المتوسط، والخليج العربي، والبحر الأحمر وتتصل هذه البحار مع طرق الملاحة العالمية في المسطحات المائية الكبيرة مثل المحيط الأطلسي والمحيط الهندي. يمتلك العالم العربي أربعة من المضائق المهمة التي تتحكم بالمداخل البحرية وهي: مضيق جبل طارق الذي يربط بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، ومضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، وقناة السويس التي تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، ومضيق هرمز والذي يربط بين الخليج العربي وبحر العرب، وهو المضيق الذي يسيطر على حركة تصدير النفط من دول الخليج. يضع هذا العالم العربي في موقع تحكم في موانئ تجارية في موقع تجاري ذي أهمية كبيرة.

كما يتمتع العالم العربي بتنوع الأقاليم المناخية مما ينتج عنه تنوع المحاصيل الزراعية، وبالتالي تكامل الإنتاج الزراعي بين الدول العربية جميعها.

2. **ثروة موارد طبيعية:** تمتلك الدول العربية ثروات طبيعية هائلة تغطي مختلف القطاعات، بدءاً من الموارد الطبيعية من مياه، وطاقة ممثلة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية والنفط والغاز الطبيعي مروراً بالمعادن والأراضي الصالحة للزراعة، ووصولاً إلى الثروتين الحيوانية والسمكية.

- **النفط:** تمتلك 11 دولة من الدول العربية أكثر من 55% من احتياطي النفط العالمي، تمتلك الدول ما مجموعه 710 مليار برميل نفط في 2017؛ يتركز الاحتياطي في هذه الدول: هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا.<sup>25</sup>

- **الغاز الطبيعي:** تمتلك الدول العربية احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي تفوق ربع الاحتياطي العالمي. وحسب إحصائيات أوبك لسنة 2015، بلغ احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية نحو 54,3 تريليون متر مكعب، ما يعني 27.5 في المئة من الاحتياطي العالمي. كما توجد دولتان عربيتان

<sup>25</sup> OAPC's 24 Forum on Fundamentals of Oil and Gas Industry, 2017.

ضمن لائحة أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم سنة 2014، هما المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة السادسة والجزائر صاحبة المرتبة السابعة.

- **المعادن:** تتوفر لدى الدول العربية كميات كبيرة من المعادن الهامة، غير أنه لا يتم استغلالها بالشكل الكافي، إما لأنها غير مستكشفة أو لغياب الدراسات. وتتمثل المعادن الموجودة في المنطقة العربية أساساً في الحديد والزنك والنحاس والفحم الحجري، إضافة إلى الفوسفات في بعض الدول.
  - **الثروة الحيوانية:** تملك الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة تقدر بأكثر من 352 مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل في 2017<sup>26</sup>. ويستحوذ السودان على جزء كبير منها، حيث يمتلك 55٪ من عدد الأبقار والجاموس وحوالي 25٪ من الأغنام والماعز، حسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.
  - **الثروة السمكية:** تطل جميع الدول العربية على البحار سواء البحر المتوسط أو البحر الأحمر والمحيط الأطلسي، وتمتد سواحلها على 23 ألف كم تشمل سواحل بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي دون احتساب الموارد المائية الداخلية من أنهار (16,6 ألف كم) وبحيرات وسدود ومزارع سمكية صناعية.
- يقدر الإنتاج السمكي في العالم العربي حسب إحصائيات صندوق النقد العربي 2017 حوالي 3٪ من الإنتاج العالمي للأسماك وحوالي 65٪ من حجم المخزون السمكي العربي. ويتركز الإنتاج السمكي في دول عربية قليلة مثل مصر والمغرب وموريتانيا، التي توفر أكثر من 76٪ من إجمالي إنتاج الدول العربية.<sup>27</sup>

**3. موارد الطاقة المتجددة:** يعتبر العالم العربي غني جداً بموارد الطاقة المتجددة، وأهمها الطاقة المائية والطاقة الشمسية و طاقة الرياح. إمكانات الطاقة المتجددة في المنطقة العربية مرتفعة، خاصة لمشاريع الرياح والطاقة الشمسية و تعد معظم الدول العربية جزءاً من SunBelt<sup>28</sup>، وتستفيد من مستويات الإشعاع الشمسي العالي التي تعتبر من أعلى المعدلات في العالم (تصل إلى 6.5 كيلو واط / م<sup>2</sup> يومياً). هذا يدل على أنه على الرغم من الظروف الطبيعية المواتية لتطوير الطاقة المتجددة، هناك مجال كبير للتقدم في استخدام هذه الموارد.<sup>29</sup>

**4. قاعدة كبيرة من الشباب:** يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عامًا ثلث عدد السكان العرب يعيش نصفهم في أربع دول: مصر، والجزائر، والسودان، والعراق<sup>30</sup> وهناك ثلث آخر لم يتجاوز الـ 15 عام مما يضمن استمرار الزخم السكاني إلى العقدين القادمين.

وفقاً لتقرير "التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: دور الشباب وآفاق التنمية واقع متغير"<sup>31</sup>، جيل الشباب الحالي في المنطقة يمثل أكبر كتلة شبابية تشهدها المنطقة على مدى السنوات الخمسين الأخيرة، إذ إنهم يمثلون 30٪ من سكانها الذين يبلغ عددهم 370 مليون نسمة. تعد هذه القاعدة من الشباب مورد هائل للدول العربية إذا ما تم استغلاله بصورة صحيحة. بإمكان هذه الطاقة البشرية تحقيق طفرة حقيقية ومكاسب كبيرة في مجالي التنمية، وتعزيز الاستقرار واستدامة التنمية لذلك يعتمد مستقبل التنمية في المنطقة العربية تمكين شبابه وتبني سياسات تُعطي الشباب حصة يستحقونها في تشكيل مجتمعاتهم

<sup>26</sup> Arab Monetary Fund, 2017. "الفصل الثالث: قطاع الزراعة والمياه".

<sup>27</sup> Arab Monetary Fund, 2017. "الفصل الثالث: قطاع الزراعة والمياه".

<sup>28</sup> منطقة جغرافية تتكون من دول تقع بين 35 درجة شمالاً و 35 درجة جنوباً وتتميز عموماً بالإشعاع الشمسي العالي

<sup>29</sup> IRENA, 2016 – "Renewable Energy in the Arab Region"

<sup>30</sup> Arab Development Portal, 2018.

<sup>31</sup> UNDP, 2016. "تقرير التنمية الإنسانية العربية"

وتجعلهم محطّ الاهتمام - سياسياً واجتماعياً واقتصادياً والتركيز على بناء قدرات الشباب وتوسيع الفرص المتاحة لهم.

## التحديات التي تواجه الدول العربية:

بالرغم من توافر الإمكانيات الطبيعية والبشرية في المنطقة العربية فهناك تحديات تقف امام تحقيق رفاهية المواطن العربي.

### أبرز التحديات الإقليمية التي تواجه المنطقة العربية:

#### الشفافية والفساد:

يشكل انحصار الشفافية والفساد أحد أبرز العراقيل أمام الدول العربية حيث يؤثر ذلك على الاداء الاقتصادي ونمو الاستثمارات كما يمثل تحدياً أمام تطبيق النظام الديمقراطي. وبالرغم من تحسن بعض الدول العربية في مؤشرات الشفافية ومقاومة الفساد الا انه لازالت معظم الدول العربية تواجه مشكلة انعدام الشفافية والفساد حيث حصلت 18 من 21 دولة عربية (المؤشر لا يتضمن دولة فلسطين) على أقل من 50 نقطة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2018<sup>32</sup> (تتراوح النقاط بين 0 الأكثر فساداً، و100 الأكثر نزاهة)، والذي يحتوي على مستويات الفساد في القطاع العام.

#### فقر المعلومات والبيانات الدقيقة:

توجد فجوات كبيرة في البيانات للمنطقة العربية، مما يجعل صنع السياسات القائمة على البيانات في العالم العربي تحدياً كبيراً أمام صانعي القرار. ولا تزال المنطقة العربية بعيدة إلى حد كبير عن التقدم الذي يتم إحرازه في جميع أنحاء العالم من حيث التغطية وقابلية المقارنة المتعلقة بالبيانات، والتحسين في جودة ومحتوى البيانات، ووصول البيانات المتاحة إلى الشعوب.

#### مشاركة المرأة:

لا تزال المنطقة العربية متأخرة عن بقية العالم فيما يتعلق بمشاركة المرأة في مختلف مناحي الحياة، هذا بالرغم من أن المرأة العربية حظيت بحقوق سياسية واقتصادية وبدعم مؤسسي في السنوات الأخيرة وتقدم ملحوظ في التحصيل العلمي للمرأة. لكن لا تزال المشاركة الإجمالية في العمل تشير إلى الفجوة الكبيرة بين معدلات المشاركة في القوى العاملة من الإناث والذكور، والتي سجلت 21 ٪ للنساء مقارنة بـ 74 ٪ للرجال في عام 2017.<sup>33</sup>

ولكن لا تزال نتائج عقود من الإقصاء تشكل الواقع الحالي. فمثلاً تعاني المرأة من: (1) التهميش سياسياً مقارنة بالرجل، (2) فجوة في الأجر بينها وبين نظرائها من الرجال، (3) العنف الأسري، (4) الاعتداء الجسدي الممنهج في بعض المدن العربية تحت مظلة ثقافة مغلوبة وقراءة خاطئة لصحيح الدين (ختان الإناث)، (5) التحرشات الجنسية بشتى أنواعها.

#### الفقر:

قدر التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد الذي تشارك في إصداره كل من «الإسكوا» و«اليونيسيف» وجامعة الدول العربية مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية في 2017، أن عدد الفقراء فقراً مدقماً في 10 دول عربية بلغ 38.2 مليون نسمة، بما يمثل 13.4 ٪ من السكان. بالرغم من أن البيانات المستخدمة في دراسة الفقر ترجع إلى الفترة من 2014-

<sup>32</sup> Transparency International, 2018

<sup>33</sup> ESCWA, 2018 – “Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region”

2011، أي أنها «لا تعكس كامل تداعيات غياب الاستقرار السياسي والنزاعات التي عصفت بعدد من الدول العربية»، والتي من المتوقع أن تكون هذه النسبة قد تفاقمت.

### الاستدامة المالية:

وفقاً لتقرير الاسكوا السنوي للمسوحات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية لعامي 2017-2018، فإنه بالرغم من استمرار جميع الدول العربية تقريباً في تطبيق خطط ضبط أوضاع المالية العامة<sup>34</sup> (Fiscal Consolidation) فما زالت جميع الدول العربية تقريباً تعاني من العجز في الميزانية مما يعد تحدياً كبيراً لتحقيق الاستدامة المالية. كما تستمر تحديات الدين العام أيضاً، فعلى مدى السنوات الماضية تراكمت مستويات الديون مما يحد من جهود التمويل لمعالجة العجز المالي الدائم. وتعتبر مستويات الديون السائدة قابلة للإدارة إلى حد ما بالنسبة للدول المصدرة للنفط ولكنها تجاوزت 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ولبنان والسودان. ومن المتوقع ان تظل القدرة على تحمل الديون محدودة بسبب تكاليف التمويل المرتفعة المتوقعة بناءً على تشديد السياسة النقدية للدول المتقدمة. وتزايد حدة هذا التحدي مع عدم اليقين الجيوسياسي و اتجاه زيادة الحمائية التجارية وتأثير العقوبات وعدم الاستقرار على أسعار النفط.

### القطاع المالي:

شهد الاندماج المالي (Financial Inclusion) تحسناً ملحوظاً في المنطقة متركزاً معظمه في القروض الصغيرة وبشكل خاص على القروض الصغيرة لأصحاب المشاريع الفردية. ولا يزال الاندماج المالي يعوقه النقص في الهياكل المالية الأساسية والأطر التنظيمية التي تزيد من التكاليف والمخاطر المرتبطة بزيادة فرص الحصول على التمويل. وتعتبر المنطقة العربية متأخرة مقارنة بمناطق أخرى فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية لملكية الحساب والوصول إلى الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية، حيث يبلغ من لا يملكون حساباً حوالي 70٪ من البالغين (168 مليوناً).<sup>35</sup> كما أن معدلات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية منخفضة في المنطقة بنسبة 7٪، حيث أبلغ 44٪ من البالغين (سن 15 وما فوق) عن وجود حساب في عام 2014.<sup>36</sup> وفي العقدين الأخيرين، نما سوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في المنطقة العربية بقوة، على الرغم من أنه لا يزال يعاني من قيود بسبب قصور في اللوائح والهياكل غير المطورة. يمثل التمويل للمشاريع متناهية الصغر في عام 2013 حوالي 0.2٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة.<sup>37</sup>

### سوق العمل:

يتضمن سوق العمل في العالم العربي عدداً من التحديات تتمثل في:

- **معدلات المشاركة في القوى العاملة:** تستمر المنطقة في المعاناة من معدلات المشاركة في القوى العاملة والبطالة والتي تعتبر الأسوأ على مستوى العالم. فلقد بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للإناث في عام 2017، 21٪ مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 48.6٪. وبلغت مشاركة الذكور في القوى العاملة في المنطقة 74٪.<sup>38</sup>
- **البطالة وتطابق المهارات:** تشكل حالة البطالة، خاصة بالنسبة للشباب، عقبة إضافية أمام النمو الشامل والعدل في المنطقة العربية حيث يوجد في المنطقة أعلى معدلات البطالة للشباب. فلقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل 27.3٪ في عام 2017 مقارنة بالمتوسط العالمي 13.6٪، وفقاً لمنظمة العمل الدولية. وتبلغ نسبة البطالة بين

<sup>34</sup> ESCWA, 2018 – “Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region”

يشير الشمول المالي إلى وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة

<sup>35</sup> CGAP, 2017 – “Financial Inclusion Measurement in the Arab World”

<sup>36</sup> Global index, The World Bank

<sup>37</sup> World Bank, 2013 – “A Boost for Microfinance in the Arab World”

<sup>38</sup> ESCWA, 2018 – “Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region”



الإناث 18.2٪ مقارنة ببطالة الذكور البالغة 8.1٪<sup>39</sup>. تتمثل أكبر التحديات المسببة للبطالة في العالم العربي عدم تماشي مهارات العمالة مع متطلبات السوق بسبب عدم مواكبة التعليم والتدريب الفني بمتطلبات السوق العملية. مع التطور التكنولوجي والتوجهات العالمية فمن المتوقع أن يؤثر ذلك على فرص العمل والتي من المتوقع أن تتفاقم في السنوات القادمة.

- **الاقتصاد غير الرسمي:** يمثل العمل في الاقتصاد غير الرسمي نسبة كبيرة من العمالة في العديد من دول المنطقة. يتركز جزء كبير من عمالة القطاع الخاص في مجال الزراعة وقطاع الخدمات خاصة في الدول التي هي في حالة صراع أو تتعافى منه.
- **هجرة العقول والمهارات:** شهدت الدول العربية في العقد الأول من هذا القرن أعلى معدلات الهجرة لذوي المهارات في العالم. ويعاني العالم العربي من هجرة مستمرة لأفضل العقول والمهارات بسبب الفرص الأكثر جاذبية في الدول الأخرى. ووفقاً للأمم المتحدة، فإن وتيرة "هجرة العقول العربية" آخذة في الارتفاع حيث قدرت الخسارة (في الناتج المحلي) بين 10 و15٪ من الشباب العربي في عام 2012 إلى 20-25٪ في 2015.

### الاضطرابات في المنطقة وأزمة اللاجئين:

بنهاية عام 2017، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) كان هناك 25 مليون لاجئ و43 مليون نازح قسري في العالم، وهو رقم قياسي جديد. وشكل النزوح الداخلي في المنطقة العربية 38٪ من الاتجاه العالمي. ولقد تزايدت أزمة اللاجئين عام 2017 بسبب النزاعات المسلحة المستمرة في المنطقة العربية حيث وصلت نسبة النازحين في هذه السنة إلى 4.5 مليون نازح داخلي جديد في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن وذلك نتيجة تفاقم الأوضاع في هذه الدول الثلاث. جاء أغلب طالبي اللجوء من سوريا عام 2018 فقد أرغم نحو 5.6 ملايين نسمة على عبور الحدود إلى العراق، والأردن، ولبنان وتركيا، بينما انتشر 6.6 ملايين آخرين كنازحين داخل سوريا.<sup>40</sup> كما تعاني اليمن وليبيا من استمرار النزوح، في أغلب الحالات داخل الحدود الوطنية.

لم تكن أزمة اللاجئين السوريين الأولى في العالم العربي، ففي العقود الثلاثة الماضية شهد العراقيون موجات نزوح ضخمة، إذ نزح ما يقرب من 4.4 ملايين شخص من موطنهم في حرب الخليج الأولى والثانية في العامين 1990 و2003، وأرغم ما يُقارب 3.4 ملايين على الهجرة بعد ظهور تنظيم داعش في العام 2014.<sup>41</sup>

تمثل حركات النزوح السكاني الضخمة هذه عبر الحدود الوطنية الموجة الرابعة والأوسع نطاقاً من عمليات النزوح القسري الذي واجهته المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. هذا بالإضافة إلى إرغام 1.2 مليون فلسطيني على مغادرة وطنهم في العامين 1948-1967. شكل هذا تحدٍ كبير حيث تعجز الاجراءات الدولية لإدارة أزمة اللاجئين عن مواجهة التحديات الراهنة، بما في ذلك حماية السكان المستضعفين ومعالجة التأثيرات على دول خط المواجهة حيث تفرض ضغوطاً هائلة على المؤسسات الحكومية، والمجتمعات المحلية، والبنية التحتية والخدمات في الدول مثل المياه، والكهرباء، والمدارس، والمرافق الصحية.

(تسع دول فقط من الدول 22 الأعضاء في الجامعة العربية وقّعت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ولكن لم تصدق أي من تلك الدول عليها.)

<sup>39</sup> ESCWA, 2018 – "Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region"

<sup>40</sup> Carnegie Middle East, 2018

<sup>41</sup> Iraq Mission, International Organization for Migration (IOM), August 2018



### الأمن المائي:

يمثل نقص المياه تحديًا كبيرًا في المنطقة العربية. تبلغ موارد المياه المتجددة الداخلية السنوية في المنطقة 6٪ من متوسط هطول الأمطار السنوي، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 38٪. أثناء الفترة من 2005 إلى 2015، انخفض معدل توافر المياه العذبة للفرد في المنطقة بنسبة 20٪ تقريبًا إلى 800 متر مكعب مقارنة بالمتوسط العالمي 7525 متر مكعب وهو حوالي عشر مرات أكثر. زيادة درجات الحرارة بسبب تغير المناخ سوف تزيد معدلات التبخر من المتوقع أن تفاقم المشكلة.

الدول العربية الأكثر ضعفًا هي تلك التي تعتمد على هطول الأمطار أو الأنهار. مع تزايد السكان وزيادة نقص نصيب الفرد من المياه من المتوقع أن يزداد الطلب على المياه في المنطقة العربية بنسبة 60٪ بحلول عام 2045، بينما من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تقليل الجريان السطحي للمياه بنسبة 10٪ بحلول عام 2050.<sup>42</sup>

### الأمن الغذائي:

يشهد العالم العربي أعلى معدلات في عجز الغذاء وتعتبر المنطقة العربية أعلى منطقة مستوردة للأغذية على مستوى العالم. فلقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في فجوة إنتاج الأغذية واستهلاكها 7.3٪ خلال الفترة من 2005-2014. وبعد أزمة الغذاء في عام 2008، وضعت العديد من الدول العربية الزراعة والأمن الغذائي على رأس جدول أعمال السياسات الوطنية. ومن المتوقع أن تؤثر التغيرات المناخية على نظم الإنتاج الزراعي والغذائي في المنطقة، مع وجود تأثيرات شديدة محتملة على الغذاء، خاصة على الدول التي تعتمد على مياه الأمطار.<sup>43</sup>

في عام 2014 انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 12.6٪ على مدار الاثني عشر عامًا السابقة بسبب الجفاف الذي أدى إلى فقدان مساحات كبيرة في الأراضي الصالحة للزراعة. وطبقا لأخر التقديرات فإن أكثر من 200 مليون هكتار من الأراضي في جميع أنحاء المنطقة العربية تتأثر بشدة بالجفاف وتدهور الأراضي مما يؤدي إلى النزوح / الهجرة وزيادة احتمال نشوب نزاع.<sup>44</sup>

<sup>42</sup> UNDP, 2018 – “Climate Change Adaptation in the Arab States”

<sup>43</sup> UNDP, 2018 – “Climate Change Adaptation in the Arab States”

<sup>44</sup> UNDDR, 2014 – “Agricultural drought challenges Arab world”

---

## القسم الرابع:

# التفاوت بين الدول العربية

---

## القسم الرابع: التفاوت بين الدول العربية

يعتبر أهم عنصر من عناصر نجاح التوصيات المقدمة للدول هو أن تكون التوصيات ملهمة ومؤثرة على أرض الواقع بحيث يمكن أن تستفيد منها مجموعات الدول العربية بمختلف خصائصها. لهذا السبب، يجب الأخذ في الاعتبار التباين في الأداء بين الدول حيث يمكن أن تتسبب مجموعة من العناصر المتواجدة في التأثير بشكل جذري على نوعية التوصيات المطروحة.

بناءً على ذلك، يطرح تحديث الإطار توصيات محددة لمجموعات تم الوصول إليها من خلال تقييم عدد من العناصر الكمية والبيانية مما يعطي نظرة أكثر عمق من التقسيم الإقليمي ودون الإقليمي، ولهذا أخذت في الاعتبار:

- 1 ( **مستوى الناتج المحلي للفرد:** حيث يمثل عنصراً هاماً في قياس الحالة الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، وقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة.
  - 2 ( **مؤشرات التنمية:** تعتبر نسبة الفقر والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة من العوامل المؤثرة على فعالية الدول.
  - 3 ( **وجود نزاعات داخل الدولة أو التأثير بنزاعات في دول الجوار:** تؤثر النزاعات على الدول ومؤسساتها بشكل يؤثر على التعامل مع الأهداف المرجوة، كما تؤثر النزاعات على الدول المحيطة من حيث حركة اللاجئين.
  - 4 ( **فعالية الحكومة:** تعتبر فعالية الحكومة أهم جزء في تنفيذ وتطبيق التوصيات (إحصاءات البنك الدولي).
  - 5 ( **الاقتصادات المعتمدة تاريخياً على النفط أو الغاز:** يؤثر النفط بشكل كبير على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للدول.
- عن طريق تعيين أوزان مختلفة للعناصر المنصوصة ودراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لـ 22 دولة، ظهرت أربع مجموعات:

المجموعة	الوصف
المجموعة (أ): الدول محل أو المتأثرة بالنزاعات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نزاعات محلية أو في دول الجوار</li> <li>• أزمة في النزوح الداخلي أو الخارجي</li> <li>• تحديات أمام فعالية الحكومة</li> </ul>
المجموعة (ب) الاقتصادات الأقل نمواً	<ul style="list-style-type: none"> <li>• استقرار سياسي إلى حد كبير</li> <li>• مؤشرات تنمية متوسطة إلى منخفضة</li> <li>• تحديات أمام فعالية الحكومة</li> </ul>
المجموعة (ج) الاقتصادات الغنية بموارد النفط والغاز	<ul style="list-style-type: none"> <li>• استقرار سياسي واقتصادي</li> <li>• وفرة في موارد النفط</li> <li>• تشهد مرحلة تحول وتنوع اقتصادي</li> <li>• فعالية عالية للحكومة</li> </ul>
المجموعة (د) اقتصادات ناشئة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مؤشرات تنمية متوسطة</li> <li>• موارد بشرية كبيرة</li> <li>• فعالية جيدة للحكومة</li> </ul>

---

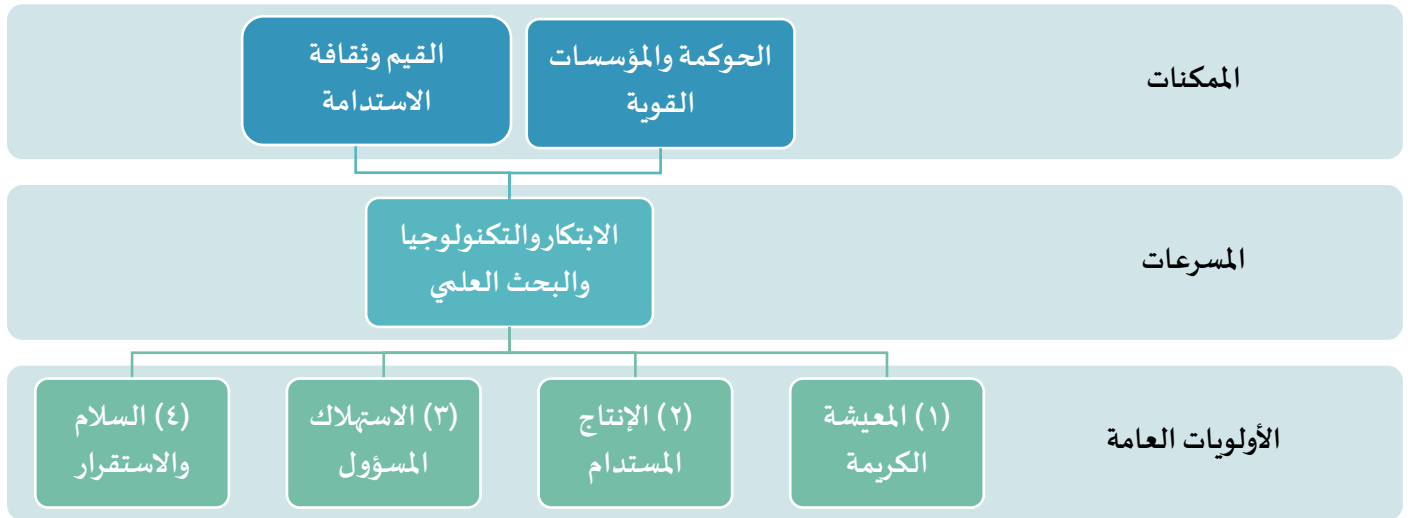
## القسم الخامس:

# أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وتوصيات العمل

---

## القسم الخامس: أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وتوصيات العمل

هناك عدد من الأولويات المشتركة لدول المنطقة العربية ككل وهي تمثل كذلك أولويات على المستوى الوطني، مع تفاوت أهمية تلك الأولويات من بلد لآخر. ويمكن جمعها تحت مظلة أربع أولويات عامة (مذكورة أدناه) مُدعّمة أولاً بعنصرين ممكنين وهما (1) الحوكمة والمؤسسات القوية و(2) القيم وثقافة الاستدامة، وهما شرطان أساسيان لضمان فاعلية أي سياسة أو خطة تهدف لتحقيق التنمية المستدامة، وثانياً بعنصر مُسرّع وهو الابتكار والتكنولوجيا والبحث العلمي والذي يعتبر الأداة الرئيسية لتسريع الوصول لأولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.



الأولويات العامة	الأولويات التفصيلية
(1) المعيشة الكريمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• العدالة الاجتماعية (القضاء على الفقر والجوع وعدم المساواة)</li> <li>• العدالة الاجتماعية (المساواة بين الجنسين)</li> <li>• الصحة (العلاج والوقاية)</li> <li>• التعليم</li> <li>• المسكن وخدمات المعيشة</li> <li>• رأس المال البشري</li> </ul>
(2) الإنتاج المستدام	<ul style="list-style-type: none"> <li>• النمو وتوفير فرص العمل اللائقة</li> <li>• الربط بين المياه والطاقة والغذاء</li> <li>• النمو الحضري والمدن المستدامة</li> <li>• السعي للأمن المائي والغذائي</li> </ul>
(3) الاستهلاك المسؤول	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الحفاظ على البيئات البرية والبحرية والسواحل</li> <li>• الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد المائية والمعدنية وغيرها</li> <li>• تقليل الانبعاثات الحرارية والمخلفات ومواجهة تغيير المناخ</li> </ul>
(4) السلام والاستقرار	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سيادة القانون وضمان حقوق الإنسان</li> <li>• إنهاء الاحتلال والتدخلات الأجنبية ومحاربة التطرف</li> <li>• التعاون والتكامل الإقليمي</li> </ul>

## التوصيات العامة لشركاء التنمية:

1. تعزيز التعاون بين الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك والاستفادة من الخبرات المحلية والإقليمية والدولية
2. ضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والكرامة الإنسانية وإدماج جميع فئات المجتمع وإشراك المرأة والشباب وذوي القدرات الخاصة واللاجئين والأقليات
3. نشر الوعي والعمل على التنمية البشرية وبناء القدرات والتعليم المستمر
4. توفير التمويل اللازم وضمان الاستدامة المالية والشمول المالي
5. وضع منظومة حوافز لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني
6. توظيف آليات السوق للوصول لأنماط إنتاج واستهلاك مستدامة
7. تبني الأنظمة الاقتصادية المعتمدة على البيئة مثل الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر
8. التحول إلى اقتصاد معرفي، ودعم الابتكار والبحث العلمي العربي، والاستعانة بالخبراء والأوساط الأكاديمية
9. العمل على تنويع مصادر الدخل، واقتصاد القيمة المضافة والتصنيع، وزيادة التجارة داخل المنطقة العربية
10. فصل رفاهية الإنسان عن استهلاك الموارد (decoupling)
11. السعي إلى إدراج وشمول القطاع غير الرسمي والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر
12. سيادة القانون والحوكمة الفعالة وإعلاء قيمة الشفافية والمساءلة والرقابة المؤسسية والمجتمعية
13. تطوير المنظومة الإحصائية ونظم جمع وتحليل البيانات وتبادل المعلومات
14. اتساق السياسات وتكاملها، وتعزيز ترابط القطاعات والمؤسسات وأبعاد التنمية
15. ربط الخطط التنفيذية بالسياسات واتساق تلك الخطط بالمرونة وقابلية التحديث بناءً على المستجدات
16. تحديد الجهات المعنية بتنفيذ أي سياسات أو خطط تنفيذية ووضع آليات واضحة للرصد والمتابعة والتقييم
17. تبني النظرة المستقبلية وإدارة المخاطر والاستعداد لتغيرات المستقبل سواء كانت تحديات أو فرص
18. إشراك الشركاء المعنيين في مرحلة اتخاذ القرار لضمان الاستجابة ومحاذاة المصالح، وتوفير الحلول البديلة في حالة التعارض مع المصالح أو وجود ضرر.
19. حق الحرية والدعوة للمشاركة السياسية الفعالة لجميع المؤسسات وفئات المجتمع
20. الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية

## شركاء التنمية في المنطقة العربية:

الدولة والمؤسسات الحكومية والحكومات المحلية، البرلمانين، المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي، مؤسسات العمل العربي المشترك، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، المؤسسات الإقليمية والدولية، مؤسسات التمويل، الإعلام، الأفراد والأسر، الشباب، وأصحاب المصلحة الآخرين

## السيناريوهات المستقبلية:

تشكل المنطقة العربية جزءاً كبيراً من العالم من حيث المساحة وعدد السكان، كما تؤثر وتتأثر بالظروف العالمية والتي هي بدورها في حالة مستمرة من التغيير والتطور. وفي محاولة لإضفاء الطابع الواقعي والتطبيقي على الإطار العربي وتوصياته، وبالنظر إلى أولويات المنطقة العربية والقسمين الثالث والرابع من الإطار، تم اختيار ثلاثة تيارات تبرز كتيارات أساسية في تشكيل الظروف العالمية في الوقت الحالي، وبالتالي يتطلب وضع مقترحات لتحقيق التنمية المستدامة النظر إلى توقعات تطور تلك التيارات في المستقبل والأخذ في الاعتبار تأثيرها المتوقع على المنطقة العربية، تمشياً مع مبادئ الاستعداد واستشراف المستقبل. يستوجب التأكيد أن تلك التيارات هي عالمية الطابع ولا تقتصر على المنطقة العربية، ولكنها تؤثر في وتأثر بإجمالي الجهود والتطورات الدولية. تلك التيارات الأساسية هي:

- تأثير تغيير المناخ والمساعي العالمية للتعامل معه
- الحالة الاقتصادية العالمية وتوقعات النمو أو الركود العالمي
- الأوضاع الجيوسياسية والسلم العام وحالة النزاعات والتوترات

النظر إلى تلك الملفات العالمية يساهم بشكل كبير في رسم الصور المحتملة للمستقبل، وبناءً على ذلك يتم استعراض ثلاثة سيناريوهات بحسب التطورات العالمية في كل ملف منهم.

تربط هذه السيناريوهات المستقبلية بين كل ما تم ذكره في السابق من حيث الاتجاهات العالمية وامكانيات وتحديات الدول العربية بالإضافة إلى أولويات المنطقة العربية.

السيناريوهات	السيناريو (أ): نظرة تشاؤمية	السيناريو (ب): المنظور الوسطي	السيناريو (ج): الوضع الأمثل
تأثير تغير المناخ	عدم التزام عالمي بتقليل الانبعاثات الحرارية وتفاقم أزمة تغير المناخ وتسارع تأثيرها السلبي على المجتمعات والبيئة	استمرار المساعي العالمية، وإن كانت بسيطة، تجاه الحد من الانبعاثات الحرارية والتخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها	السيطرة على مسببات التغير المناخي وتقليل الانبعاثات الحرارية بما يتناسب مع اتفاق باريس 2015، وتبني سياسات عالمية للتأقلم مع التغيرات المناخية
الحالة الاقتصادية العالمية	الدخول في ركود اقتصادي عالمي عام نتيجة ازدياد التوترات الجيوسياسية والسياسات التجارية الحمائية واستمرار تباطؤ الاقتصادات المتقدمة	استمرار الوضع الحالي من تباطؤ عام في الاقتصاد والتجارة العالمية بدون الدخول في ركود	تخطي العقبات الاقتصادية الحالية والعودة إلى استقرار الأسواق وانفتاح التجارة وارتفاع معدلات النمو
الأوضاع الجيوسياسية والسلم العام	ازدياد النزاعات المسلحة وانتشار الحروب والإرهاب والنزاعات داخل وخارج المنطقة العربية	تأثر بعض الدول بالنزاعات ووجود توترات على المستوى الإقليمي والدولي مؤثرة على الدول العربية وتواجد حالة عدم يقين على مستوى السياسات الدولية	الاستقرار السياسي وتحقيق السلام والسيطرة على الإرهاب والتطرف وحل النزاعات وإنهاء الحروب بما في ذلك المنطقة العربية.

وفيما يلي توصيات مفصلة بناءً على تلك السيناريوهات تأخذ في عين الاعتبار التحديات التي تواجه الدول العربية بالإضافة إلى مخرجات الاستراتيجيات العربية الإقليمية المختلفة، كما تنبعث من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 للأمم المتحدة والالتزام بنهج "عدم ترك أحد خلف الركب".





السيناريو ( أ ) : نظرة تشاؤمية		السيناريو (ب): المنظور الوسطي		السيناريو (ج): الوضع الأمثل	
تخفيف حدة الوضع	المرونة مع الوضع	تخفيف حدة الوضع	المرونة مع الوضع	للوصول	للبقاء
<p>- إنشاء صندوق طوارئ عربي لإنقاذ المدن من تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر</p> <p>- التأكيد على فعالية العمل التشاركي الإقليمي بين منظومة الأمم المتحدة او جامعة الدول العربية وكافة الجهات المعنية لتخفيف حدة الأزمة، خصوصاً في الدول الأكثر ضرراً</p>	<p>-تنفيذ خطط إخلاء للمواطنين في المناطق المعرضة للغرق على البحر المتوسط، والخليج العربي، والبحر الأحمر</p> <p>- تنفيذ برامج حماية ودعم اجتماعية تشمل المتضررين وخصوصاً الفئات الأكثر ضعفاً والتي تشمل المرأة والطفل وذوي القدرات الخاصة</p>	<p>- زيادة ضخ استثمارات في البنية التحتية.</p> <p>- وضع سياسات للتكيف كي تضمن توافق هذه البنية التحتية الجديدة مع الأهداف المناخية.</p> <p>--وضع إستراتيجية محلية وإقليمية عربية للتكيف مع تغير المناخ لجعل المدن آمنة من تأثير التغير المناخي -توجيه السياسة القطاعية طويلة الأجل المتعلقة بالتمدين والبنية التحتية لخيارات التنمية التي تأخذ في الاعتبار التغيرات المناخية (مثال: بالنسبة لمرافق البنية التحتية فإن شواغل تغير المناخ قد تدفع إلى مراجعة الخطط القطاعية الشاملة، ومعايير البناء والتصميم، واختيار الموقع)</p>	<p>- زيادة ضخ استثمارات في البنية التحتية</p> <p>- إقامة البنية التحتية العازلة للمناخ: بما في ذلك شبكات تصريف العواصف، ومحطات الإمداد بالمياه ومعالجتها، فضلاً عن حماية أو نقل مرافق الطاقة أو مرافق إدارة النفايات الصلبة</p> <p>- تطوير البنية التحتية للمدن الساحلية و إعادة التوطين من المناطق المعرضة لارتفاع مستوى سطح البحر على البحر المتوسط والأحمر والخليج العربي</p> <p>- تنفيذ المشاريع الواقية من تأثير تغير المناخ والمرونة لكل بلد مثل: الجدران البحرية الواقية</p> <p>- تصميم وحدات سكنية قابلة للتكيف مع تغير المناخ</p> <p>- بناء وحدات سكنية في المناطق الآمنة من الإزالة نتيجة تأثير تغير المناخ</p>	<p>- ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة</p> <p>- ضرورة التكيف لضمان توافق هذه البنية التحتية الجديدة مع الأهداف المناخية.</p> <p>- مشاركة الدول العربية في المبادرات العالمية المتعلقة بالمدن المرنة والمستدامة</p>	<p>- وضع برنامج لمتابعة وتطوير المدن الحديثة وضمان تنفيذها واتمام صيانتها بالشكل الذي يضمن استمراريتها.</p> <p>- وضع آلية للمحاسبة الدقيقة و إتاحة سبل المسائلة القانونية في حال عدم الالتزام بتنفيذ، تطوير البنية التحتية بالجدوى المرجوة.</p>
<p>-توفير الحماية والاستقرار للأسر المتضررة من الآثار الأخرى المترتبة على المخاطر والأزمات من خلال ضمان الحصول على غذاء كاف ومناسب</p> <p>- توفير كميات كافية من الأغذية ذات الجودة المناسبة من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات (بما في ذلك المساعدات الغذائية).</p>	<p>- تنفيذ خطط الطوارئ المحلية في كل دولة لتوفير حصص الغذاء المحددة للمواطنين</p> <p>- استخدام الوجبات الجاهزة المحفوظة</p> <p>- زيادة قدرة الصيد وجهوده لتقليل التكاليف، وزيادة الكفاءة، وتنوع سبل العيش</p>	<p>- تنظيم الغذاء من خلال أنظمة غذائية مناسبة، وتوفير المياه النظيفة، للوصول إلى حالة من الرفاهية الغذائية حيث يتم تلبية جميع الاحتياجات الغذائية.</p> <p>- تحديد أنواع جديدة من المحاصيل ملائمة ومقاومة لآثار تغير المناخ.</p> <p>- الاستثمار في التكنولوجيا والتطبيقات المستحدثة لزيادة كفاءة الزراعة (precision farming)</p> <p>- دعم صندوق أمن غذائي عربي للتعاون والتنسيق الإقليمي لتوفير الإغاثة أثناء نقص الأغذية أو حالات الطوارئ وضمان الاستجابة السريعة</p> <p>- إصلاح التدابير غير الجمركية وموانئ الأثر التنظيمية (مثل لوائح الصحة النباتية والتقنية والاختبار وإصدار الشهادات) المتعلقة بالتجارة داخل المنطقة</p>	<p>- تنظيم الغذاء من خلال أنظمة غذائية مناسبة، وتوفير المياه النظيفة، للوصول إلى حالة من الرفاهية الغذائية حيث يتم تلبية جميع الاحتياجات الغذائية.</p> <p>- تحديد أنواع جديدة من المحاصيل ملائمة ومقاومة لآثار تغير المناخ.</p> <p>- الاستثمار في التكنولوجيا والتطبيقات المستحدثة لزيادة كفاءة الزراعة (precision farming)</p> <p>- دعم صندوق أمن غذائي عربي للتعاون والتنسيق الإقليمي لتوفير الإغاثة أثناء نقص الأغذية أو حالات الطوارئ وضمان الاستجابة السريعة</p> <p>- إصلاح التدابير غير الجمركية وموانئ الأثر التنظيمية (مثل لوائح الصحة النباتية والتقنية والاختبار وإصدار الشهادات) المتعلقة بالتجارة داخل المنطقة</p>	<p>- تسليط الضوء على الآثار المناخية للأمن الغذائي والقطاعات الزراعية لتحديد خيارات التكيف وأولوياتها وتنفيذها.</p> <p>- تمكين أصحاب المصلحة الزراعيين من دمج التكيف مع تغير المناخ في عمليات التخطيط والتخطيط على المدى المتوسط إلى المدى الطويل والمشاركة بفعالية وكفاءة في عملية صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية</p> <p>- وضع إطار لتخطيط وتنفيذ ورصد إجراءات التكيف في القطاعات الزراعية</p> <p>- إنشاء بوابة عربية تحتوي على مواد داعمة وأمثلة عن الجوانب المحددة لتخطيط التكيف الزراعي.</p>	<p>- التأكيد على الحاجة إلى حلول تراعي المنظور الإنساني والتغذية وصنع القرار وتنفيذه ومتابعة التقدم المحرز في تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>- تعزيز التناسق عبر القطاعات والقطاعات الفرعية وعبر التخطيط القطاعي العام والتكيف مع تغير المناخ في الزراعة.</p> <p>- المساعدة في تحديد ومعالجة الفجوات في إجراءات القدرات والمعلومات والتكيف في القطاعات الزراعية على أساس مستمر.</p> <p>- السعي إلى دعم المراجعة الدورية للتقدم المحرز ونجاح العملية من خلال إطار منظم للرصد والتقييم.</p>
<p>- تنوع سبل الحفاظ على الموارد المائية وتنفيذ خطط التأمين وتعزيز أطر الإدارة التكيفية.</p> <p>-توفير سبل مختلفة للحصول على المياه العذبة مثل تجميع مياه الأمطار وتحلية المياه المالحة.</p> <p>- إعادة هيكلة تعريفات استهلاك المياه في العالم العربي</p>	<p>- استغلال مياه الفيضانات والأمطار لإعادة استخدامها</p> <p>- تطوير محطات تحلية المياه لتنقية مياه الصرف الصحي وتحويلها الى مياه صالحة للاستخدام الآدمي</p> <p>- تحديد حصص للمياه للأفراد والمؤسسات</p> <p>- وضع تعريفات مالية على الصرف الصحي</p>	<p>- الاستثمار في إدارة المياه التكيفية الفعالة (cost-effective water management) من حيث التكلفة ونقل التكنولوجيا</p> <p>- تنفيذ سياسات ترشيد الاستخدامات المحلية للمياه، فيما يرتبط بمعدلات حصة الفرد من المياه</p> <p>- استغلال مياه الأمطار والسيول، والقضاء على طرق الري التقليدية كالري بالغمر</p> <p>- تشجيع مبادرات شعبية لترشيد الاستهلاك</p> <p>-استغلال التكنولوجيا الحديثة في الحفاظ على المياه</p>	<p>- تعزيز إدارة الموارد المائية والتكامل بين إدارة الأراضي والموارد المائية</p> <p>- تحسين وتبادل المعرفة والمعلومات حول تدابير المناخ والمياه والتكيف، والاستثمار بشكل شامل في نظم جمع البيانات ورصدها على نحو مستدام</p> <p>-استخدام الخبرات المتوافرة في مؤسسات العمل العربي المشترك للحفاظ على الموارد المائية ورفع كفاءة الاستخدام.</p>	<p>- تنمية الموارد المائية المتاحة عن طريق التكنولوجيا المتطورة في التحلية</p> <p>- رفع وعي الشعوب العربية لقيمة المياه وأهمية الحفاظ عليها</p> <p>- تحسين شبكات توصيل المياه لمنع هدر المياه في عملية النقل</p> <p>- إمكانية تشارك المناطق الحدودية في محطات تحلية مشتركة ما بين الدول العربية.</p>	<p>- تبني سياسات ترشيد الاستهلاك على مستوى إقليمي وعالمي</p> <p>- تبني مفاهيم المدن المستدامة في المدن العربية كثيفة السكان</p>
<p>- تنفيذ خطط اخلاء مبتكرة استباقية وسريعة لمناطق بعيدة عن الاماكن الخطرة.</p> <p>- الاتفاق مع دول الجوار على استقبال النازحين في حالات الطوارئ</p> <p>- تحسين استقرار السفن والسلامة الساحلية من خلال تطوير الاتصالات، وغيره.</p> <p>- وضع خطط طوارئ لسيناريوهات متعددة من الكوارث المعرضة لها الدول العربية</p>	<p>- توجيه عناية خاصة لوضع حقوق المتضررين من عواقب الكوارث الطبيعية</p> <p>- إعادة التأهيل والاستجابة للكوارث؛ تطوير سبل الإدارة الساحلية المتكاملة؛ وتطوير نظم الإنذار المبكر</p> <p>- توفير بث الطوارئ من خلال وسائل الإعلام لإبلاغ الشعوب بخطوات الوقاية من الأضرار المتوقعة.</p>	<p>- تفعيل تدابير تراعي الفئات الضعيفة والمهمشة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية لتحسين سبل كسب العيش لهؤلاء المعرضين لتأثيرات التغير المناخي وزيادة قدرتهم على الصمود</p>	<p>- تعزيز القدرة على التكيف مع الأخطار ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية.</p> <p>- دمج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط التوطيني وتضمين الهجرة والتنقل في خطط التكيف الوطنية.</p> <p>- تحسين التعليم وإدكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية على التعامل مع الكوارث الطبيعية.</p> <p>- إنشاء نهج استراتيجي لتكيز المساعدة الإنمائية على إنشاء مجتمعات مرنة</p> <p>- تسهيل الهجرة المنظمة والأمنة والمسؤولة ومساندة السكان المعرضين للخطر</p>	<p>- وضع خطط طوارئ مشتركة للكوارث الطبيعية، وتعزيز تكامل الموارد بين دول المقصد وتوسيعها.</p>	<p>- الوصول الى بنية تحتية قادرة على تحمل مختلف العوامل المناخية</p>
<p>- زيادة المحميات الطبيعية خاصة في الأماكن المستوطنة للكائنات المعرضة للانقراض</p> <p>- اتخاذ تدابير الأمن البيولوجي من خلال تعزيز سبل الرصد وتحديد مواقع الزراعة المناسبة وتحسين العلاجات البيطرية واستراتيجيات الإدارة</p>	<p>- تفعيل قوانين وإجراءات صارمة لحماية الأنظمة البيئية ومنها صيد الحيوانات المهددة بالانقراض والحفاظ على الشعاب المرجانية</p>	<p>- دمج التكيف في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، لضمان معالجة النظم الإيكولوجية الضعيفة في برامج العمل الوطنية</p>	<p>- دراسة السمات البيولوجية المستهدفة بسبب تغير المناخ للحفاظ عليها</p> <p>- استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة في الحفاظ على المحميات الطبيعية ورصد عمليات الصيد الجائر</p>	<p>- انتشار المحميات والقوانين المحافظة على البيئة والكائنات المهددة بالانقراض</p>	<p>- استخدام العلم والتكنولوجيا في دعم الكائنات المهددة بالانقراض</p>

<p>- الحفاظ على درجات الوعي بالرعاية الصحية وأهمية الكشف المبكر للأمراض.</p> <p>- استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات الكشف على الأمراض والرعاية الصحية</p>	<p>- تعزيز النظام الصحي في الدول العربية والوصول إلى أفضل الممارسات الصحية</p>	<p>- تحديد نطاق التأثيرات المناخية والنتائج الصحية المحددة ذات الاهتمام الأكبر</p> <p>- تطوير خطة التكيف التي يتم تحديثها بانتظام ونشر ومراقبة تنفيذها.</p>	<p>- تحديد نطاق التأثيرات المناخية والنتائج الصحية المحتملة المرتبطة بها والفئات المعرضة لها</p> <p>- دراسة الأدلة العلمية على الروابط بين تغير المناخ والصحة، ووضع جدول أعمال عربي للبحوث التكميلية</p> <p>- دراسة العبء الاقتصادي للنتائج الصحية المرتبطة بتغير المناخ.</p>	<p>- تفعيل العمل العربي التشاركي لتوفير قوافل طبية لإسعاف المتضررين</p> <p>- توفير برامج الكشف المبكر ودعم للفئات الأكثر عرضة للمخاطر الصحية</p>	<p>- العمل على رصد ومتابعة الحالات الصحية للأفراد</p> <p>- رفع كفاءة التأمين الصحي ليشمل الأمراض التي من المرجح أن تزيد مع تغير المناخ</p> <p>- العمل على دعم استراتيجية عربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والزوج في المنطقة العربية</p>	<p><b>الصحة</b></p>
<p>- الاعتماد على الفن لتوعية وحشد الرأي العام لسبل التكيف وأهمية الالتزام والسعي إليه واستمرار تحقيق النجاح فيه.</p> <p>- نشر رسائل توعوية في الأماكن العامة: مثل وسائل المواصلات.</p>	<p>- الانضمام إلى مبادرات الوعي العام العالمية</p>	<p>- دمج تأثير تغيير المناخ في المناهج التعليمية وما يمكن للأفراد القيام به للمساعدة في الحفاظ على البيئة</p>	<p>- نشر الفكر التوعوي بقضايا التغير المناخي على مستوى العالم العربي</p> <p>- ضمان إدماج طاقة الشباب وتمثيلهم في نشر الوعي وعملية المتابعة والتخطيط.</p>	<p>- تخصيص حملات توعوية لأساليب التكيف بشكل الزامي للموظفين والعاملين وطلبة المدارس</p>	<p>- التزام الشفافية مع الرأي العام ونشر المعلومات وإيضاح حجم الأضرار والتوقعات الناتجة عنها.</p>	<p><b>الوعي العام</b></p>
<p>- تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة التصحر</p>	<p>- توفير الدعم المادي والفني للدول الأكثر معاناة من التصحر والاقتصادات المتعثرة</p>	<p>- تعزيز الاستفادة من المنظمة العربية لمكافحة التصحر وتوفير الدعم المادي اللازم لها لزيادة الدراسات والبحوث على مكافحة التصحر بالدول العربية</p> <p>- إنشاء بنوك البذور على مستوى الدول العربية.</p> <p>- بناء القدرات من أجل مكافحة التصحر</p>	<p>- تعزيز الاستفادة من المنظمة العربية لمكافحة التصحر وتوفير الدعم المادي اللازم لها لزيادة الدراسات والبحوث على مكافحة التصحر بالدول العربية</p> <p>- خلق نموذج متكامل لوضع نظم إنذار مبكر بالتصحر في الدول العربية.</p> <p>- اتباع سياسات صارمة في مواجهة تبوير الأراضي الزراعية.</p>	<p>- تنفيذ تدابير مكافحة التآكل من خلال المدرجات وغيرها من تطبيقات إثراء التربة بالمواد المغذية للحد من انتشار التصحر.</p>	<p>- ضبط الممارسات الزراعية</p> <p>- تنفيذ وتكثيف تدابير إدارة الآفات والأمراض وذلك لسرعة التعامل مع زيادة الآفات</p> <p>- اتخاذ تدابير لإدارة مستجمعات المياه، بما في ذلك حماية وزيادة الغطاء النباتي؛ وتقليل شدة الحصاد والاستخدامات الأخرى.</p> <p>- عمل مصدات الرياح النباتية والحفاظ على الغطاء الأخضر من تغيير تكوين الأنواع والأصناف.</p>	<p><b>مكافحة التصحر</b></p>

السيناريو (أ): النظرة التشاركية		السيناريو (ب): المنظور الوسطي		السيناريو (ج): الوضع الأمثل	
تخفيف حدة الوضع	المرونة مع الوضع	تخفيف حدة الوضع	المرونة مع الوضع	للوصول	للبقاء
تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة سريعة لخلق فرص عمل مع وضع سياسات تضمن توظيف وتدريب القوى العاملة المحلية.	البدء في تبني المهن الجديد غير التقليدية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	رفع مستوى التعليم الفني والتقني بما يناسب متطلبات السوق الحالية والمستقبلية - السعي لخلق فرص عمل نوعية ولاتفة خاصة للشباب والنساء والفئات المهمشة.	تطوير مناهج تتماشى مع متطلبات سوق العمالة المستقبلية	الانخراط الفعلي في الثورة الصناعية الرابعة والمهن الجديدة والاقتصاد الرقمي والعمل على تحديث النظم التعليمية لتلائم متطلبات سوق العمل وتطلعات العاملين للحياة الكريمة	تبني سياسات التدريب المستمر وبناء القدرات ورعاية الابتكار والتكنولوجيا والعلوم.
- اتباع سياسات مالية تقشفية لمؤسسات الدولة - تشجيع زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي من خلال تسهيل الإجراءات والسياسات الخاصة بالاستثمارات.	تعزيز إمكانية استخدام الخدمات المالية الرقمية.	- الحفاظ على المسؤولية المالية ورفع كفاءة القطاع العام وزيادة الشراكات مع القطاع الخاص خاصة في مشاريع الإنفاق الرأسمالي للدولة. - تطوير الاستثمار في مدخرات الصناديق السيادية.	- تنوع مصادر دخل الدولة وتطبيق السياسات الضريبية العادلة وتحجيم مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي. - تطوير الخدمات المالية الرقمية وخدمات نظم الدفع لأغراض الشمول المالي، وخفض تكلفة المعاملات وتنوع خيارات خدمات الادخار.	التعامل مع الموازنات العامة كأداة رئيسية لتحويل الاستراتيجيات الوطنية إلى مشاريع عملية قابلة للتنفيذ ذات طابع تنموي مستدام	- تعزيز القدرة المؤسسية والتواصل بين الحكومة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص - تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والتشاركية بالإضافة إلى نظم الرصد وجمع المعلومات.
التأكد من وجود منظومة دعم اجتماعي شاملة لخدمات الحياة الأساسية مثل التعليم والصحة والمسكن والتوسع في شبكة الحماية الاجتماعية مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر والمجتمعات الهشة وسكان المناطق البعيدة عن المدن.	التعاون بين الدول العربية على مستوى الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني ومد الدعم إلى الدول المتأثرة بالزلازل والتي ستكون الأكثر تأثراً.	- تحفيز المجتمعات لتنفيذ خطط دقيقة لإخراج الأسر الأكثر فقراً من تحت خط الفقر. - تعزيز التعاون الدولي والمحلي لتعزيز سبل الحياة الكريمة لسكان كافة الدول العربية. - ربط الانجاب بالقدرة الإنتاجية للأزواج.	- زيادة برامج الحماية الاجتماعية في الدول ذات نسبة فقر عالية. - توفير فرص عمل للشباب الأكثر احتياجاً. - زيادة البرامج التوعوية وتحفيز المجتمعات على تعزيز بعض العادات التي تتميز بها المنطقة العربية على وجه الخصوص مثل التكافل الاجتماعي.	معالجة الأسباب الهيكلية التي تولد الفقر وتؤدي إلى التهميش.	إشراك المجتمعات المحلية في عملية وضع الأولويات والتخطيط والتنفيذ والمتابعة لضمان أن ينتفع الجميع من العوائد التنموية.
الحفاظ على مستوى مريح من الاحتياطات الأجنبية لضمان القدرة على تغطية احتياجات الدولة الأساسية من الواردات الحيوية.	تبني سياسات تشجيع المنتج المحلي والعربي من جانب الإنتاج (استخدام مدخلات إنتاج محلية) والاستهلاك (شراء منتجات محلية).	- العمل على تنوع المحفظة التجارية لكل دولة من خلال تنوع شركاء التجارة ومحفظة الصادرات والواردات - تشجيع التصدير وتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية للترويج للمنتجات المحلية في الخارج.	العمل على زيادة التبادل التجاري بين المنطقة العربية بحيث تكامل المنطقة تجارياً وبالتالي تكون أقل عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية.	توظيف الأبحاث والدراسات والتكنولوجيا في إيجاد قطاعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية والأساليب الأكثر كفاءة للإنتاج ثم دعم تلك القطاعات والأساليب بحيث تنمو وتنوع محفظة الصادرات لكل دولة.	ترسيخ مبدأ التجارة الحرة والعدالة وإزالة معوقات التجارة مع الحفاظ على الجودة وتشجيع الإنتاج المحلي.
- توفير التمويل الأساسي اللازم - حماية حقوق الملكية الفكرية ومحاربة الاحتكار	تسهيل الإجراءات المتعلقة بإنشاء المشاريع	إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال ومراكز دعم لتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إشراك المجتمع المدني والحكومات المحلية وأصحاب المصالح في وضع سياسات الهادفة إلى دمج وتنظيم القطاع غير الرسمي إلى الرسمي	زيادة منصات وفرص الشراكة بين تلك المؤسسات والقطاع العام والخاص. - إزالة المعوقات البيروقراطية	زيادة منصات وفرص الشراكة بين تلك المؤسسات والقطاع العام والخاص. - إزالة المعوقات البيروقراطية
وضع اعفاءات وفترات سماح للقطاع غير الرسمي وغير النظامي مع حماية العاملين به	خلق مؤشرات لقطاع الاقتصاد التشاركي ودمجها مع الاقتصاد الرسمي لتحفيز الاستثمارات الأجنبية	- التعامل مع القوى العاملة غير الرسمية في خطط لاقتصادات "خضراء" وتحقيق هذا النوع من النمو الشامل الذي يمكن أن يقلل في وقت واحد من الفقر وحماية البيئة -توفير قيمة المضافة مع تحويل القطاع غير رسمي للرسمي مثل: التدريب، التواصل إلى الحماية الاجتماعية، التمويل الصغير	إشراك المجتمع المدني والحكومات المحلية وأصحاب المصالح في وضع سياسات الهادفة إلى دمج وتنظيم القطاع غير الرسمي إلى الرسمي	استمرار تحديث السياسات المتعلقة بالشمولية المالية والدمج إلى الاقتصاد الرسمي لضمان وجود طريق سهل ومتكامل للدخول في الاقتصاد الرسمي.	استمرار تحديث السياسات المتعلقة بالشمولية المالية والدمج إلى الاقتصاد الرسمي لضمان وجود طريق سهل ومتكامل للدخول في الاقتصاد الرسمي.
سيادة القانون وتطبيق سياسات تضمن إدراج البعد البيئي والاجتماعي في القرارات الاقتصادية ووضع العقوبات الرادعة لاستنزاف الموارد.	دعم التدريب المهني خصوصاً في المجالات المتعلقة بالمياه والطاقة والزراعة والبيئة وذلك لتغيير أنماط الاستخدام والإدارة والحد من هدر الموارد وترشيد توظيفها.	إشراك أصحاب المصلحة مثل القطاع الخاص والحكومات المحلية والمجتمع المدني لتطوير سياسات مستدامة للتنوع الاقتصادي وإدارة الموارد	التحول إلى السياسات الاقتصادية المستدامة مثل الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر خاصة في القطاعات الحيوية لكل بلد (مثل قطاع الطاقة في الدول العربية الغنية بموارد النفط والغاز).	ضمان مبدأ "عدم إهمال أحد" خلال عملية التحول إلى الاستخدام المستدام للموارد، وتقديم العون أو الحلول البديلة للمتضررين.	ضمان مبدأ "عدم إهمال أحد" خلال عملية التحول إلى الاستخدام المستدام للموارد، وتقديم العون أو الحلول البديلة للمتضررين.
استخدام وسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية لرفع الوعي بمشاكل الاستهلاك غير الرشيد والأضرار التي يسببها للأفراد وللدولة على حد سواء.	وضع سياسات وقوانين رادعة للحد من الاستهلاك الغير صحي للموارد سواء كان للأفراد أو المؤسسات الحكومية والغير حكومية	إشراك الحكومات المحلية والمجتمع المدني المحلي في وضع السياسات الهادفة إلى رفع الوعي وتوحيد المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك سواء بالنسبة للمؤسسات أو الأفراد.	فصل مبدأ الرفاه الإنساني عن استهلاك الموارد من خلال رفع الوعي المجتمعي باستخدام القنوات التقليدية (مثل المدارس) وغير التقليدية.	إشراك جميع شركاء التنمية من أفراد إلى شركات ومؤسسات في مسؤولية الاستهلاك المستدام.	إشراك جميع شركاء التنمية من أفراد إلى شركات ومؤسسات في مسؤولية الاستهلاك المستدام.
السعي إلى جذب الاستثمار والخبرات بحيث تساعد في نقل المعرفة والتكنولوجيا كخطوة أولى في الطريق إلى توطين الابتكار.	التأكد من وجود منظومة إدارية وقانونية تحتم نقل المعرفة ثم تمكن الكوادر المحلية من توظيف تلك المعرفة كل في مكانه.	تحفيز الابتكار من أجل التنمية عبر إنشاء منظومة وطنية متكاملة للابتكار مبادرات محددة ونهج جديدة في كافة القطاعات الاقتصادية	زيادة التعاون العربي على مستوى المدارس والجامعات والهيئات البحثية.	تمكين الأجيال الجديدة والحفاظ على منظومة تعليمية ترسخ مبادئ التفكير العلمي والنقدي.	تمكين الأجيال الجديدة والحفاظ على منظومة تعليمية ترسخ مبادئ التفكير العلمي والنقدي.
- وضع خطة لتكامل الصناعات الوطنية العربية مع الأخذ في الاعتبار الميزة النسبية لكل بلد ودعم الاقتصادات المتعثر	النهوض بإمكانيات شركات الصناعات الوطنية من حيث الكفاءة والجودة	- تحويل الصناعات المحلية الغير مستدامة لخطوط انتاج مستدامة -زيادة التنافسية العربية لجذب الخبرات الأجنبية ورفع كفاءة الأيدي العاملة والإنتاج - وضع حوافز اقتصادية لزيادة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية - تحفيز الاستثمارات العربية بالدول العربية وتمييزها عن حوافز الاستثمارات الأجنبية مع ضمانات الجودة وتوحيد معايير الجودة بالدول العربية لزيادة التكامل بين الدول العربية.	تحفيز نقل المعرفة الصناعية بين الدول العربية للنهوض التكاملي بالمنطقة.	- تعزيز القدرات المبتكرة للحفاظ على البيئة في ظل التطور الصناعي في المنطقة. - التوعية وتقديم التسهيلات للمستثمرين الصناعيين الملتزمين بسبل الحفاظ على البيئة في ظل تطویرهم لصناعاتهم.	- تعزيز القدرات المبتكرة للحفاظ على البيئة في ظل التطور الصناعي في المنطقة. - التوعية وتقديم التسهيلات للمستثمرين الصناعيين الملتزمين بسبل الحفاظ على البيئة في ظل تطویرهم لصناعاتهم.



السياريو (أ): النظرة التشاؤمية		السياريو (ب): المنظور الوسطي		السياريو (ج): الوضع الأمثل	
تخفيف حدة الوضع	المرونة مع الوضع	تخفيف حدة الوضع	المرونة مع الوضع	للوصول	للبقاء
خلق جبهة عربية متوافقة واستخدام ثقلها السياسي في فرض حلول للتزاوغ والتدخلات في الدول العربية	استخدام القنوات الدبلوماسية التقليدية والغير تقليدية لحل الأزمات والتزاوغ في الدول العربية.	خلق قنوات اتصال مباشرة ومستدامة بين صناعات القرار في الدول العربية ودعم مبدأ التشاور والعمل العربي المشترك بما لا يضر بمبادئ السيادة	توحيد صفوف الدول العربية واستخدام سياسات تكاملية متوافقة للنهوض بالسياسات الخارجية العربية	زيادة التعاون بين وزارات الخارجية وسفارات وبعثات الدول العربية وتوفير ورش عمل منتظمة ودورات تدريبية مشتركة لدعم التواصل والعمل المشترك	وضع سياسات تحفيزية للعمل العربي المشترك على مستوى المؤسسات والوظائف العامة وتصدير نماذج ناجحة للعمل الدولي المشترك
- البحث عن سبل مختلفة لتحفيز ضخ المساعدات المالية الخارجية واستبدالها بمساعدات عينية في حال تفاقم الأوضاع العالمية. - تشجيع دول الجوار على الالتزام بدورهم في المنطقة وربط أمن المنطقة بسلامة وأمن كافة الدول العربية.	- استبدال الدبلوماسية الرسمية بالدبلوماسية الشعبية لتجاوز التحديات الجيوسياسية وتأثيرها على المساعدات الخارجية والإيمان بأهمية استمرار مساندة الدول لبعضها البعض من خلال المساعدات المالية والعينية. - توعية الشعوب بعواقب تخلف الدول عن مساندتها لبعضها البعض	- وضع سياسات للحفاظ على أمن الدول مما يساهم في تحقيقها لخطط وأهداف التنمية المستدامة وبالتالي ضمان حصولها على المساعدات التي تساهم في استمرار تطورها. - رفع كفاءة الأيدي العاملة من الشباب لما يمثلوه من ورقة ضغط عربية على الدول المانحة.	- البحث على سبل تنمية الموارد الداخلية لتفادي الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية.	- الالتزام بالخطط التنفيذية والزمنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. - الاستثمار في السكان، من خلال استخدام التمويل لحماية المجتمعات الهشة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم. - وتلبية الاحتياجات العاجلة أثناء الأزمات - تعزيز السياسات التي تهدف إلى الوصول لنسب النمو الاقتصادي المستهدفة - تعزيز الاستقرار السياسي. ويشمل ذلك الحوكمة وتمويل الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمجتمع المدني .	- إشراك جميع فئات المجتمع في وضع الخطط التنفيذية ومتابعة تنفيذها - تطوير السياسات الإقليمية في المجالات قيد العمل. - رفع الوعي الجمعي تجاه السياسات بشكل يساهم في تشجيع المجتمعات العربية على الامتثال لتلك السياسات. - تحديد الأولويات بناء على الاحتياجات الفعلية للمستحقين. - الالتزام برفع تقارير فنية ومالية للجهات المانحة. - وضع آليات تسمح بالرقابة المالية والفنية والرقابة أو المتابعة المجتمعية.
- اللجوء إلى عمليات عسكرية دولية عربية للقضاء على البؤر المسلحة الارهابية. - التركيز على تطوير الحملات التثقيفية والتعليمية لمناهضة الفكر المتطرف.	- تحسين القدرات القتالية لمكافحة التطرف - العمل على تحقيق الامركزية لقوات مكافحة ونشر قوات التدخل السريع في المناطق الأكثر عرضة للهجمات المتطرفة - توعية كافة فئات المجتمع بضرورة الإبلاغ عن أي أعمال تثير الشكوك في أحيائهم	- العمل على الحد من أسباب التطرف عن طريق فتح مجالات حوارية بين طوائف المجتمع وتقليص التعصب - التأكيد على مبادئ العدالة الاجتماعية والعمل على رفعة الكرامة الإنسانية وسيادة القانون - العمل على تطوير الخطاب الديني ليواكب ويخاطب مشاكل المجتمع الحديث	- فتح قنوات تواصل بين شباب المجتمع والحكومة لإشراكهم في الحوارات المجتمعية وعملية صنع القرار - إنشاء لجان لفك الكرب عن المواطنين وإعادة النظر في الأحكام القضائية الخاصة بسجناء القضايا المجتمعية	- دراسة التأثيرات الاجتماعية للقرارات والقوانين كجزء من عملية صنع القرار - دعم مبادئ الوحدة الوطنية والمساواة - دعم الخطاب المعتدل في وسائل الإعلام والصحافة	- وضع أسس لحرية التعبير عن الرأي وحمايتها بالقانون - حماية الأقليات في المجتمع - تنظيم أسس استخدام الخطاب الديني والمتحدثين عنه - العمل على دعم قنوات التواصل بين الحكومة والمجتمع
- التحيز للسيطرة على الأمن الداخلي من أي تدخلات عسكرية أو غير عسكرية تهدد بشكل مباشر الأمن القومي وتتعدى على سيادة الدولة وأرضها. (والتحيز لأمن واستقرار المنطقة بالتبعية).	- تحسين قدرات المواجهة العسكرية لرد أي تدخلات تمس أمن المنطقة. - الاعتماد على تطوير التكنولوجيا لمواجهة التهديدات الأمنية الاجتماعية التي تهدد الأمن القومي.	- دعم الأجهزة الأمنية للدولة بأحدث أساليب التكنولوجيا في المجالات الاستخباراتية - تطوير وتحسين وسائل الدفاع لدى القوات والأجهزة الأمنية سواء كان ذلك في المجالات القتالية أو جمع المعلومات	- إجراء دورات تدريبية لجميع العاملين بالقطاع الحكومي على الأمن السيبراني	- دراسة التأثيرات الاجتماعية للقرارات والقوانين كجزء من عملية صنع القرار - دعم مبادئ الوحدة الوطنية والمساواة - دعم الخطاب المعتدل في وسائل الإعلام والصحافة - فتح المجال العام للمشاركة السياسية - وضع استراتيجيات عربية للحفاظ على الأمن القومي للدول العربية بالتوازي مع التهديدات الدولية. - استعداد الدول العربية للمخاطر التي قد تؤثر على سلامة وأمن الموارد الطبيعية في المنطقة وحدودها الجغرافية.	- الاستمرار في دعم سبل الابتكار التكنولوجي في مجالات الأمن السيبراني. - فتح مجال الدراسات العربية المتخصصة لمتابعة دراسة وفهم التطورات الطارئة على المجتمعات المحلية والمجتمعات العربية وغير العربية، وذلك من خلال دعم دراسات الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية المتخصصة. - تعزيز دور الدبلوماسية الرسمية لما لها من اسهام في تقارب التوجهات الدولية للحفاظ على الاستقرار. - تعزيز دور الفن من خلال تعزيز مبادئ السلام الدولي والحفاظ على السلام الانساني.
- تسهيل الهجرة والتنقل المنظم والأمن والمنظم والمسؤول للأشخاص من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمدارة بشكل مسؤول.	- تنفيذ مشروعات وبرامج لمساندة المهاجرين نفسياً ومادياً وضمان دمجهم في المجتمع المستقبل	- تعزيز مفهوم التنوع وإدماج المهاجرين في المجتمع.	- نشر الوعي في المجتمعات المستضيفة من خلال الاعلام وغيره عن سبل التعاون مع النازحين والمهاجرين - سرعة ادراج المهاجرين والنازحين في قوائم الاشخاص الأكثر احتياجاً للرعاية الاجتماعية. - تقديم الدعم النفسي والمعنوي اللازم للمهاجرين والنازحين. - تحديث ونشر الاحصائيات الرسمية لكل دولة للمهاجرين والنازحين من اراضيها، لما له من اثر في التغير الديموغرافي عليها، وعلى الدول المستقبلية. - سرعة تغير السياسات الداخلية للتعامل مع مسببات زيادة الهجرة لأنه يعتبر مؤشراً في غاية الأهمية للدولة الأم.	دراسة مسببات الهجرة والزوح في كل دولة على حدة، ووضع سياسات واستراتيجيات طويلة المدى تتناسب مع الأوضاع الداخلية -مع التركيز على الحفاظ على الثروة البشرية الممثلة في الشباب في المنطقة العربية. - تعزيز السياسات الاقتصادية التي من دورها المساهمة في توفير حياة كريمة لمواطني المنطقة العربية. - توفير الرعاية الصحية الأساسية والرفع من كفاءة الخدمات المقدمة لسكان المنطقة . - تعزيز من أسس المواطنة. - خلق فرص عمل تتناسب مع الخبرات التعليمية والعملية للسكان. - توفير حياة آمنة وبيئة مستقرة غير معرضة للخطر.	- متابعة وقياس نسبة الرضا العام الداخلي بشكل دوري في كافة الأمور المتعلقة بالشباب بصفة خاصة، وبالمواطنين بصفة عامة. - إشراك الشباب في مختلف المجالات وعلى رأسها الشؤون الاقتصادية والسياسية. - تكثيف برامج ومجالات تعزيز المواطنة من خلال رفع نسبة المشاركة. - استمرار السيطرة على التهديدات الأمنية والمناخية وكافة مسببات الهجرة والزوح القسري. - تعزيز التسليح التكنولوجي لاستخدامه لمناهضة التطرف والارهاب من جانب ومساندة خطط التعامل مع التغيرات المناخي من جانب آخر.

---

## القسم السادس:

### فوائد التوجه للاستدامة

---

## القسم السادس: فوائد التوجه للاستدامة

### أهمية تبني منظور التنمية المستدامة في وضع السياسات المختلفة وتنفيذها، وأهمية عملية الرصد والتقييم

إدراكاً لشدة أهمية التنمية المستدامة في تشكيل مستقبل العالم والأجيال القادمة، قدمت الأهداف الـ 17 مخططاً للازدهار المشترك في عالم مستدام يعتمد على حياة منتجة وحيوية وسلمية على كوكب صحي ومستدام. وتبرز أهمية هذا المنظور حين تعتمد الاستدامة طويلة الأجل، كما تم ذكره في القسم الثاني، على ترابط وتكامل الأهداف مع بعضها البعض وبالتالي تتبع مبدأ المنافع المشتركة وليس المفاضلة أو التنازل عن أولوية مقابل الأخرى. ومع مرور الوقت وقُرب عام 2030، يلتف العالم في الوقت الراهن حول منظور التنمية المستدامة ومدى التقدم الذي تم إحرازه في تطبيقه على مدار السنوات الماضية ويصبح أهم شقين للتعامل مع التنمية المستدامة في الوقت الراهن هما:

- تبني التوصيات المنوطة بتطوير السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتي من شأنها أن تعود بمنفعة كبيرة على جميع أصحاب الشأن والحياة على الكوكب.
- تطوير عملية الرصد والتقييم لمتابعة التقدم الذي تم إحرازه وما إذا كانت أعمالنا اليوم ترسي الأساس الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### الفوائد المباشرة التي تعود على الدول والمؤسسات نتيجة لتبني تطبيق التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة نقطة مرجعية وبوصلة عالمية لصانعي السياسات في تعاملهم مع قضايا اقتصادية وسياسية معقدة ومتغيرة، كما تأتي محل تركيز القطاع الخاص والمجتمع بوجه عام. هذا لأن الجميع شركاء في التنمية وأصحاب شأن، عملاً بالهدف رقم 17 والذي يعزز مبدأ الشركات لتحقيق التنمية المستدامة، لما تمثله من منفعة عائدة على الجميع. لا تتمثل هذه المنفعة فقط في تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة الجيل القادم على تلبية احتياجاته -من خلال الحفاظ على التوازن بين الإنسان والطبيعة بحيث لا يتم استهلاك الموارد بطريقة أسرع من تجددتها-، بل إنها تشمل أيضاً فوائد في المستقبل القريب على الصعيد الاقتصادي والمالي والعملي.

#### • القطاع الخاص:

- وضع التنمية المستدامة نصب العين في وضع سياسات شركات القطاع الخاص يدعم الربحية على المدى الطويل.
- يساهم في استقطاب العمالة الواعية والمستهلكين.
- السعي تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يؤدي إلى خيار بين الاستدامة أو الربحية، بل ولا يجب أن ينتظر القطاع الخاص توجيه الحكومة لكي يبدأ في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن القطاع الخاص قادر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والذي ينعكس على الإنتاجية وكفاءة العمل والنتائج المالية.
- من مميزات التنمية المستدامة أنها تحسن صورة العلامة التجارية والميزة التنافسية وتجذب الموظفين والمستثمرين ويثني عليها المساهمين في الشركات، كما تحد من الهدر العام.
- النجاح التجاري طويل الأجل في الواقع يستوجب إعطاء الأولوية للتنمية المستدامة، فلا يكفي الأداء المالي لكي تزدهر الشركات بشكل مستمر، ولكن أيضاً إظهار كيف أنها تساهم مساهمة إيجابية في المجتمع.
- هناك حماس وزخم كبير لتمويل المشاريع الخضراء والاستثمار المستدام والمشاريع البيئية، وحجم التمويل المخصص لتلك المشاريع في ازدياد لذلك يعد فرصة للقطاع الخاص يمكن أن يغتنمها.

- **الحكومات والمؤسسات:** وجود الحكومات في دور القائد والمنظم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضروري للغاية لتنفيذ أجندة 2030. وبالمثل تعتبر التنمية المستدامة ذات أهمية ونفع كبيرين للحكومات.
  - تشجع الأهداف الحكومة على العمل لمصلحة مواطنيها الأساسية من حيث القضاء على الفقر وتوفير مستوى معيشي كريم وعدالة اجتماعية ومساواة.
  - نظراً لأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يهدفان إلى "القيام بالمزيد والأفضل بالأقل"، فإن صافي مكاسب الرفاه من الأنشطة الاقتصادية يمكن أن يزيد عن طريق تقليل استخدام الموارد وتدهورها وتلوثها طوال دورة الحياة بأكملها، مع زيادة جودة الحياة.
  - مع التزام الدول بالتقرير الوطني الطوعي ومتابعة تحقيق الأهداف، يمكن لها قياس التقدم في الأداء، كما يؤثر مدى اهتمام الحكومات بالتنمية المستدامة على النظرة الدولية تجاه الحكومات والتي بدورها تؤثر في توفير المجتمع الدولي للدعم المالي اللازم لمواجهة المشاكل البيئية والاجتماعية.
  - تفتح مجهودات تحقيق التنمية المستدامة فرص الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة وتشكل فرصة هامة للأسواق الجديدة والاستثمار والشركات للشركات التي تعمل بشكل مباشر وغير مباشر مع البيئات البحرية والمياه العذبة، الأمر الذي ينشط الاقتصاد ويخلق فرص عمل جديدة ومستدامة.
  - **المجتمع المدني:** المجتمع المدني في الخطوط الأمامية حيث يحمي الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمعات وكذلك الموارد الطبيعية.
  - أجندة التنمية المستدامة هي خطة عمل واضحة شاملة من شأنها جمع المجتمع المدني كله تحت لوائها للتعاون وتكامل الجهود وبالتالي زيادة فاعلية تلك الجهود.
  - تحمي التنمية المستدامة المجتمع المدني حيث تلزم الحكومات بأن تضع في اعتبارها التزاماتها تجاه شركات المجتمع المدني في إطار الهدف رقم 17.
  - تمثل الاستدامة فرصة للمجتمع المدني ليعمل على تنمية المجتمع والوصول إلى التمويل.
- وفي النهاية فإن المستفيد الأكبر من تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو الفرد، فهي أجندة تحمي الحقوق وتنمي من القدرات والفرص وتهدف للحياة المزدهرة والكرامة والصحة والأمنه بشكل مستدام وليس مؤقتاً. ولهذا فإن المسؤولية الفردية لدعم وطلب والعمل تجاه أجندة التنمية المستدامة في النهاية يعود مباشرة بالنفع على حياة الفرد.

### تقديم فكرة الانتقال من الاستدامة إلى التجديد<sup>45</sup>

مع انتشار مفهوم الاستدامة، تظهر الأسئلة المتعلقة بالمستقبل ما بعد أجندة 2030. يركز مفهوم الاستدامة على أن الحفاظ والحماية للحالة الحالية (بتحقيق أهداف التنمية المستدامة) هو كافٍ وصحي بما يكفي للاستمرار. النظرة الأبعد من ذلك ترى أن منظور الحفاظ أو الحماية وحده لا يكفي للأبد، ويجب الانتقال إلى التجديد. الأنظمة التجديدية، المنتجات التجديدية، التفكير التجديدي جميعها تدرك الحاجة إلى منظور الحفاظ، ولكن أيضاً ضرورة التحسين المستمر عبر الأجيال. تم تصميم هذه الأفكار التجديدية بطبيعتها لتعزيز الإنجازات الحالية والمستقبلية التي تعود بالنفع على البشر والكوكب. يعني هذا إمكانية إعادة ترتيب الأولويات على المدى البعيد، بحيث لا يكون الهدف هو الاستمرار لفترة زمنية طويلة فقط، ولكن تحسين الظروف باستمرار خلال تلك الفترة.

<sup>45</sup> From Sustainable to Regenerative Development



---

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي  
جامعة الدول العربية

---